النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵜⴰⵣⵔⴰⵜⵉ

• العدد: 406

من 20 إلى 26 أبريل 2021

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

هشاشة الشغل، جائحة لازمت الرأسمالية وفضحتها كورونا

كلمة العدد

نضال جماهيري شعبي يفتح الطريق من أجل التغيير

تواصل الأزمة اكتساحها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب، وتتعمق بحكم طبيعة النظام المخزني وتبعيته للرأسمالية وسياساتها النيوليبرالية، لتنعكس بشكل واضح خاصة مع مخلفات جائحة كوفيد19-، التي وجدت في بنية النظام الاستبدادي المخزني تربة مناسبة للكشف على طبيعة الدولة القائمة على الفساد والريع وقمع الحريات...

لقد بلغت الأوضاع المأزومة مداها، مع سياسة منفردة للدولة في تدبير الجائحة من خلال تشكيل "صندوق محاربة كورونا" دون مراقبة شعبية وضمان شفافية صرف الأموال المرصودة. إضافة إلى تعيين "لجنة اليقظة" بكل ارتجالية في تطبيق قوانين الطوارئ والحجر الصحي الذي تحول إلى فرض حالة استثناء وحجر على الحقوق، كما جاء واضحا في البلاغ المخزني لسلطات ولاية الرباط، من أجل القمع وفرض تراجع الحركة المناضلة. بينما أطلقت الدولة العنان للرأسمال الذي زاد من الاستغلال البشع للطبقة العاملة وتعريضها لمخاطر الموت جراء تفشي الوباء في بعض المصانع والضيعات الفلاحية... وبنفس السياسات اللاشعبية، فقدت الجماهير المفقرة مصادر الدخل اليومي ومصدر قوتها اليومي بفقدان فرص العمل الهش أو ممارسة الحرف الصغيرة من دون تعويضات تذكر.

إن استمرار تفشي الوباء وقوانين الطوارئ لما يزيد عن سنة، مع إمعان النظام في نفس السياسات التدبيرية الفاشلة، يعمق الأزمة ويسقط المزيد من الضحايا في أوساط الأسر الفقيرة أو حتى متوسطة الدخل، خاصة مع الإجراء الارتجالي الذي تزامن مع حلول شهر رمضان وما يستلزمه من احتياجات العيش. ذلك أن القائمين على الشأن العام غير عابئين بالآثار السلبية لقراراتهم على الاقتصاد وعلى الأوضاع الاجتماعية الهشة، مادامت لا تمس مصالح الكتلة الطبقية في شيء وما دامت الكارثة تتحملها الطبقة العاملة وعموم الكادحين وهو أمر طبيعي ومعتاد في ظل النظام المخزني.

أمام مثل هكذا وضع عام مأزوم في كل مجالاته، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، كان الفرز جليا ويستمر في كشف كل أطراف الصراع:

- نظام سياسي مخزني وأحزابه المتواطئة، في عزلة سياسية لكنهم يستبدون بالقرارات ويواصلون احتقار الشعب وقواه المناضلة في محاولة لترسيم وتأبيد حالة الاستثناء تكون فيها السيادة لصالح الأجهزة المخزنية خاصة منها البوليسية والمخابراتية لاستكمال أركان الدولة البوليسية.

- قوى سياسية ديمقراطية ترفض الوضع القائم، حاولت الانتظام في مبادرة وحدوية هامة، تمثلت في الجبهة الاجتماعية دون أن يتوفر ما يكفي من الإرادة السياسية. الأمر الذي وضعها في وضع الترقب ورصد واقع الاحتجاجات الشعبية دون أن تنخرط في تأطيرها وتنظيمها محليا أو جهويا...

- حركة نقابية، بعضها ممثل في الجبهة الاجتماعية وغيرها مانع المشاركة فيها. أصبحت رهينة للقيادات البيروقراطية المتنفذة التي لم تعمل في هذه الفترة الحرجة سوى على لجم نضالات قطاعاتها العمالية المتضررة حفاظا على "السلم الاجتماعي" إلا ما ينفلت من نضالات متقدمة لبعض القطاعات أهمها: التعليم والبريد ومنها ما فرض تنسيقا نقابيا ضدا على البيروقراطيات المحمومة بأجواء انتخابات مناديب العمال واللجان متساوية الأعضاء...

ويبقى محور الصراع الذي يسند نضال الطبقة العاملة، هي تلك الحركة الجماهيرية التي تمتد إلى فئات جديدة واسعة مثل الممرضين، المربون، العاطلون عن العمل وحاملو الشواهد المنظمون في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب التي تعرف انطلاقة نضالية متجددة في العديد من فروعها وبأشكال نضالية وازنة.

إن مثل هذه الأوضاع لا يمكنها إلا أن تكون في صالح إذكاء شعلة النضال الجماهيري الشعبي في لحظات تاريخية تفرض على القوى الديمقراطية والقوى المناهضة للمخزن الخروج إلى الميدان إلى جانب الجماهير المعزولة بمواقف ومطالب اجتماعية سياسية واضحة، وتختار موقعها في معادلة الصراع بعيدا عن الانتظارية والترقب أو الارتهان إلى وعود قد تعصف بمكانتها في المشهد العام، بل قد تلغي مبرر وجودها أصلا. فالتنظيمات السياسية بقوة مناضلاتها ومناضليها، بشمولية برامجها وإجاباتها للمرحلة. لكن بالأساس بقدرتها على المساهمة في خلق قطائع وهي تتقدم نحو التغيير.

فلا بديل عن تقوية العمل المشترك في كل الواجهات وتصليب العمل الجبهوي وتوطينه للاشتغال على قضايا الجماهير في المستويات المحلية والجهوية قبل اشتغالها المركزي. ولتفويت الفرصة على المخزن في عزل بعض الحركات الاحتجاجية الناشئة في البوادي والقرى، المناضلة من أجل الحق في الماء والمرافق العمومية لا بد من اقتحام هذا الواقع والمساهمة في بناء تنظيمات ذاتية للجماهير تربط مطالبها الاجتماعية بالنضال الديمقراطي العام في أفق التغيير المنشود •

ضيف العدد: مراد النعيمي

مطلبنا الأساسي كمربيات ومربين هو الإدماج في سلك الوظيفة العمومية

مأساة المعازيز تؤكد فشل الدولة في حماية مواطنيها 2

التسريحات: مخطط طبقي لخدمة البرجوازية ضد الطبقة العاملة 6

تراجع النمو: الوجه الراديكالي للنضال البيئي 13

الجبهة المغربية ضد التطبيع تخلد يوم الأسير الفلسطيني 16

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

القطاع العمالي للنهج يتضامن مع الرفيق كريم حاجي ورفاقه العمال المطرودين بشركة "فوغال" بتازة

تتابع السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي للنهج الديمقراطي باستياء شديد الأوضاع المأساوية لعمال شركة "فوغال" للنقل الحضري بتازة وما يتعرضون له من تعسفات واستفزازات وعمليات طرد تعسفية من العمل في حق العمال بسبب انتماءهم النقابي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من طرف ادارة الشركة، كان آخرها توقيف رفيقنا كريم حاجي عضو السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي والكاتب العام لنقابة عمال شركة فوغال للنقل الحضري (ك د ش) على خلفية انحيازه للعمال والدفاع عن مصالحهم.

إننا في السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي نعلن للرأي العام :

1 - تضامننا المبدئي واللامشرط مع رفيقنا كريم حاجي ورفاقه العمال المطرودين.

2 - إدانتنا للطرد التعسفي الذي تعرض له رفيقنا كريم حاجي ورفاقه لأسباب نقابية والذي يندرج ضمن الهجوم القمعي الذي تمارسه الباطرونا المتوحشة ضد الطبقة العاملة ومناضليها لتكثيف استغلالها وضرب حقوقها ومكتسباتها.

3 - دعوتنا الجهات المسؤولة، من سلطات محلية واقليمية ومندوبية الشغل، الى تحمل مسؤولتها والتدخل العاجل لإرغام إدارة الشركة على احترام حقوق وكرامة العمال والالتزام بمقتضيات مدونة الشغل، على علاتها، وفي مقدمتها إرجاع الرفيق حاجي وباقي العمال المطرودين الى عملهم فورا وبدون شروط وفتح حوار جدي ومسؤول مع مكتبهم النقابي لتلبية مطالبهم العادلة والمشروعة.

كما نهيب بجميع القوى الديمقراطية والنقابية والحقوقية والسياسية الى تفعيل وتكثيف أشكال التضامن والدعم المادي والمعنوي والنضالي لعمال شركة "فوغال" ومكتبهم النقابي في معركتهم من أجل الكرامة والحق في الانتماء النقابي وحماية المكتسبات وتحقيق المطالب.

عن السكرتارية

في بيان النهج الديمقراطي بالخميسات

مأساة المعازيز تؤكد فشل الدولة في حماية مواطنيها

مأساة قرية المعازيز ليوم 13 أبريل 2021 الأسود توضح بالدليل الملموس فشل الدولة المغربية في حماية مواطنيها، وفشل الإدارة المحلية في تدبير الأزمات والكوارث، فهي نتيجة بديهية لتسلط شرذمة من المسؤولين الإداريين عديمي الكفاءة، وتربع سماسرة السياسة والمتاجرين في الانتخابات على رأس المجالس البلدية والقروية، همهم الوحيد التلاعب في الصفقات العمومية، والمضاربة العقارية، تحت حماية الإقطاعيين الجدد، الذين استولوا على ضيعات "المعمرين" وضيعات صوديا وسوجيطا، وعلى أراضي الفلاحين الفقراء ومائهم وعلى الثروات التي يزخر بها إقليم الخميسات؛

مآسي ضحايا الهدم وإعادة هيكلة الأحياء العشوائية بالخميسات (أحفور المعطي والسعادة وللارحمة وغيرها) الذين يعيشون مآسي التشريد والتشردم وتشتيت الأسر... دليل آخر على تسلط مافيا العقار بتواطؤ مع السلطات المحلية التي أقدمت على هدم الأحياء في عز جائحة كوفيد 19 دون إيواء، وتلاعب الجهات الإدارية المسؤولة في تصاميم إعادة الهيكلة لإقصاء جزء مهم من الساكنة والاستحواذ على الأرض بأساليب الاحتيال والمكر بتوظيف جمعيات صورية وزرع التفرقة وخلق الصراعات الهامشية... ولمواجهة احتجاجات الساكنة وإرضاخها تم استعمال القوة العمومية والاعتقالات والمتابعات القضائية؛

وملف الفراشة والباعة الجائلين يعرف التلخبط والفوضى بسبب الإقصاء وعدم تمكين العديد منهم من المحلات التجارية الأسواق النموذجية التي عول عليها لرفع المعاناة وحل مشاكل تثبيتهم مما ينذر بفواجع بعدما أقدم أحد المقصيين على محاولة إحراق جسمه؛

والأشغال بالمستشفى المتعدد الاختصاصات متوقفة لأجل غير مسمى، وكذلك الأشغال بشارع ابن سينا لم تعرف نهايتها لحد الآن، مما يطرح العديد من التساؤلات والاستفهامات حول الصفقات المنجزة ومسؤولية إنهاء المشاريع وفق دفاتر التحملات وباحترام المواعيد...؛

وفي ظل هذ القهر الطبقي تتوالى الفواجع لتعمق مآسي الساكنة بإقليم، حيث سيلقى 3 مواطنين مصرعهم اختناقا أثناء محاولتهم تسريح بالوعة للصرف الصحي الثلاثاء 13 أبريل 2021 بحي التنمية (دوار عين موكة) قرية المعازيز، القرية الأكثر تهميشا بإقليم الخميسات،

إن الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالخميسات، إذ تتقدم بتعازيها الحار لأسر وعائلات الضحايا ولكافة سكان قرية المعازيز، فإنها:

1. تحمل السلطات الإقليمية والمحلية والمجالس الجماعية المنصبة الفاقدة للمشروعية ومدبري الشأن العمومي الذين يراكمون الثروة عن طريق توظيف المركز الوظيفي والقرار العمومي للاغتناء غير المشروع. مسؤولية واقع التهميش والإقصاء والتفقير الممنهج لعموم الساكنة وغياب التنمية الحقيقية بالإقليم،

2. تعتبر مسؤولية الجماعة القروية بالمعازيز والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ثابتة في تنقية وتطهير قنوات الصرف الصحي، وليست عملا تقوم به الساكنة، وبالتالي وجب محاسبة المسوؤلين ومعاقبتهم عن الفواجع الناتجة عن التقصير في مهامهم؛

3. يحمل المسؤولية للسلطات الإقليمية والمجالس الجماعية المفبركة في عدم توفير التجهيزات اللازمة والضرورية والكافية للوقاية المدنية التي تتطلبها حالات التدخلات الطارئة من حرائق وفيضانات ... مما يعد استهتارا بأرواح المواطنين وبممتلكاتهم، في الوقت الذي يتم تجهيز وحدات التدخل القمعي من شرطة ودرك وقوات مساعدة وغيرها بأحدث التجهيزات؛

4. تحيي نضالات ساكنة أحفور المعطي وحي السعادة من أجل حماية أراضيهم وضمان حقهم في السكن اللائق وتفويت الفرصة للمضاربين العقاريين؛

5. تستنكر الحصار المضروب على الإطارات الديمقراطية المناضلة وحرمانها من وصلوات الإيداع القانونية ومن استعمال القاعات العمومية، وتدعو مكونات الجبهة الاجتماعية المغربية بالخميسات إلى توحيد عملها لصد الهجوم المخزني الطبقي على الحريات العامة والانتصار للتغيير الذي تنشده الجماهير الشعبية الكادحة المتمثل في: الحرية، الكرامة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والمساواة.

6. تشدد على إعمال المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرمان الإقليم من أية تنمية حقيقية بالرغم من الثروات الطبيعية التي يزخربها؛

7. تدعو إلى توحيد عمل مكونات الجبهة الاجتماعية المغربية بالخميسات لصد الهجوم الطبقي المعادي لطموحات الجماهير الشعبية الكادحة.

عن الكتابة المحلية بالخميسات

الخميسات في 16 أبريل 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

مكناس

النهج الديمقراطي بمكناس يدين كل أشكال القمع المخزني للنضالات والاحتجاجات

عقد فرع النهج الديمقراطي بمكناس مجلسه المحلي العادي بتاريخ 11 ابريل 2021، وبعد استنفاذ جدول اعماله والتداول في مختلف القضايا المرتبطة بالتنظيم وبالأوضاع السياسية والاقتصادية وطنيا ومحليا، فإنه يسجل ما يلي:

– استمرار النظام المخزني في استغلال جائحة كورونا وحالة الطوارئ الصحية بفرض مجموعة من القوانين والاجراءات، واخرها حظر التنقل الليلي واغلاق المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية وغيرها خلال شهر رمضان ليلا. وذلك في سياق عام يتسم بمزيد من القمع والاعتقالات، وتدهور الاوضاع المعيشية للطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات والجماهير الشعبية المتضررة من السياسات المخزنية اقتصاديا واجتماعيا في غياب دعم يضمن الحياة الكريمة للمواطنين والمواطنات. و عجز النظام عن ايجاد حلول وبدائل عملية وناجعة للتخفيف من الاثار والانعكاسات السلبية لهذه السياسات، والتي تتحمل اعباءها الجماهير الشعبية بمختلف فئاتها وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات والفلاحين والطلبة...

وبناء عليه فان النهج الديمقراطي بمكناس يعلن ما يلي:

. يثمن كل المواقف والقرارات الصادرة عن الاجهزة الوطنية للنهج الديمقراطي.

. يدين كل اشكال القمع المخزني الذي يطال نضالات واحتجاجات مختلف فئات الشعب المغربي.

. يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف جميع المتابعات القضائية في حق المناضلين والمناضلات.

. يستنكر التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني ويعلن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ومع كل الشعوب والحركات المقاومة للإمبريالية والصهيونية.

– يتقدم باحر التعازي لعائلة شهيد الحكرة ببوفكران الشاب مصطفى الريحاني. ويدين بقوة كل اشكال الشطط في استعمال السلطة والحكرة والعنف الذي مورس في حق شهيد الحكرة. ويطالب بفتح تحقيق قضائي نزيه وعاجل ومعاقبة كل المتورطين والمتسببين في وفاة الشاب مصطفى الريحاني.

. يعلن تضامنه المطلق واللامشروط مع نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، ورفضه كل مظاهر الاستغلال والتسريحات الجماعية للعمال والعاملات والمضايقات لأسباب نقابية وكذا فرض التوقيف التقني وتقليص ساعات العمل في بعض الوحدات الإنتاجية، والتأخر في صرف الأجور.

. يستنكر تأخر وبطء أشغال التهيئة الحضرية وكل التفويتات الجماعية المشبوهة بمدينة مكناس.

. يشجب الحصار والمنع الممنهج الذي تمارسه السلطات المحلية بمكناس في حق الفرع المحلي واخرها رفض هذه السلطات تسلم الملف القانوني المتعلق بتجديد الكتابة المحلية للنهج بمكناس ويعلن عزمه خوض كافة الأشكال القانونية والنضالية للدفاع عن حقه في التواجد القانوني.

– يدعو كل الاطارات التقدمية وكل القوى الحية المناضلة لتوحيد نضالاتها وتوجيهها للتصدي لكل مظاهر الاقصاء والتهميش والقمع والحصار التي تمارسها الدولة المخزنية في حق المواطنين والمواطنات وخاصة الفئات المتضررة من السياسات اللاديموقراطية واللاشعبية للنظام المخزني.

عن المجلس المحلي.

صفرو

فرع الجمعية بصفرو يتضامن مع عمال سد مداز المعتقلين

يتابع المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو، باهتمام واستياء شديدين النزيف الحقوقي المضطرد الذي يعرفه الوضع بصفرو والإقليم. وعليه أصدر البيان التالي:

– مَثُل يوم الخميس 15 أبريل 2021 أمام المحكمة الابتدائية بصفرو – عن بعد – وفي حالة اعتقال؛ مجموعة من عمال شركة سنطرام العاملة في إنجاز سد مداز بتهمة "عرقلة الأشغال"؛ وهي التهمة الملفقة لتجريم حقهم المشروع في الاحتجاج للمطالبة بمستحقاتهم المادية (أجور وتعويضات). كما يتابع معهم في حالة اعتقال أحد أبناء المنطقة وأحد المتتبعين لملفهم، بتهمة التحريض على ما نُسِب للعمال المتابعين.

– ظهور الآثار السلبية لقرار الإغلاق الليلي على الحقوق الاقتصادية والقدرة الشرائية لأجراء المقاهي والمطاعم وعلى مزاولي مهن الفقر.

– استمرار تدهور الحق في الصحة بسبب الإهمال المستشري داخل مستشفى محمد الخامس؛ خصوصا وأن قسم المستعجلات لايزال مشلولا بسبب انهيار سقفه ؛بالإضافة إلى صعوبة الولوج لمختلف الاختصاصات وانعدام بعضها؛ وكذا انعدام التجهيزات الطبية وقلة الأطر وغيابها في بعض المراكز بالإقليم.

وتأسيسا على ما سبق؛ يؤكد المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو على ما يلي:

1 – تضامنه اللامشروط مع العمال المعتقلين ومطالبته بإطلاق سراحهم وتمتيعهم بحقوقهم المادية والشغلية؛ عوض توظيف القضاء من طرف إدارة الشركة المُشغِلة لترهيب العمال ومؤازريهم.

2 – تضامنه المطلق مع عمال/ات المقاهي والمطاعم وباقي المتضررين من القرارات الحكومية التي لا تراعي مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومطالبته الجهات الحكومية بتوفير تعويض مادي عن فترة توقفهم عن العمل؛ والإسراع بتمتيعهم بالحماية الاجتماعية.

3 – مطالبته وزير الصحة بالاستجابة للمذكرة المطلبية التي تقدم بها المكتب النقابي للصحة التابع ل إ.م.ش. بمستشفى الإقليمي محمد الخامس بصفرو؛ وإدانته الشديدة للمخططات التصفوية الهادفة إلى ضرب الحق في الصحة ومجانيته.

4 – دعوته كافة القوى التقدمية (حقوقية ونقابية وسياسية) إلى التكتل في إطار الجبهة الاجتماعية من أجل التصدي الوحدوي للهجوم المخزني على كافة الحقوق والحريات.

عن المكتب المحلي
الجمعة 16 أبريل 2021

التضامن مع الصحافيين المضربين عن الطعام ممنوع بالرباط

تدخلت القوات القمعية مساء يوم الجمعة 16 أبريل 2021 لتفريق وقفة دعت لها "هيئة مساندة الراضي والريسوني ومنجب وكافة ضحايا انتهاك حرية التعبير في المغرب" تضامنا مع الصحافيين المعتقلين سليمان الريسوني وعمر الراضي المضربين عن الطعام بسجن عكاشة بالدار البيضاء، تضامنا معهما والمطالبة بإطلاق سراحهما.

وشارك في الوقفة التضامنية مجموعة من الصحافيون وأفراد من عائلات المعتقلين وممثلي العديد من الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية ولجان التضامن مع المعتقلين.

وعرفت الساحة المقابلة للبرلمان مكان الاحتجاج وجل المداخل المؤدية لها، تطويقا قبل موعد انطلاق الوقفة حيث تمت محاصرة المحتجين. ورغم المنع والتدخل العنيف من طرف القوات القمعية بمختلف تلاوينها حيث تم استهداف وتعنيف العديد من المناضلات والمناضلين المشاركين في الوقفة وبفضل إصرار وصمود المحتجين تم تنفيذ الوقفة لابلاغ رسائل الاحتجاج للسلطات المسؤولة عن انتهاك الحريات وللتعبير عن التضامن مع الصحافيين المعتقلين تعسفا والمضربين عن الطعام والمطالبة بانقاذ حياتهم التي أصبحت في خطر بعد تجاوز اضرابهما عن الطعام والماء أكثر من أسبوع وطالب المحتجون بالافراج الفوري على الصحافيين من خلال رفع صورهما ولافتات وشعارات منددة بالممارسات الانتقامية والقمعية في حق من عبروا عن آراء مخالفة لسياسات الدولة من خيرة أبناء الوطن، معبرين عن الاستمرار في النضال من أجل الإفراج عن كافة معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين.

يُشار إلى أن سليمان الريسوني وعمر الراضي دخلا في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجاً على استمرار السلطات في اعتقالهما احتياطيا لشهور، رغم تشبثهما ببراءتهما كما أنهما يتوفران على كل ضمانات الحضور لجلسات المحاكمة.●

تصريحات تحت الحصار

أثناء الوقفة التضامنية مع الصحفيين الريسوني والراضي

أمين عبد الحميد:

"نحن هنا اليوم من أجل التضامن مع المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام سليمان الريسوني وعمر الراضي ومن أجل المطالبة بإطلاق سراحهم فورا. وإذا كان لا بد من محاكمة هؤلاء المعتقلين ومعتقلين آخرين فيمكن محاكمتهم في حالة السراح لأنه لديهم جميع الضمانات ليحاكموا في حالة سراح.

هذا هو مطلبنا، ومطلبنا الاستراتيجي هو القضاء على الاعتقال السياسي في بلادنا، هو الحرية في بلادنا، هو إنهاء الاستبداد والفساد في بلادنا، لأن الاستبداد هو أصل الاعتقال السياسي، وبالتالي نحن نطالب بإطلاق كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم سليمان الريسوني وعمر الراضي".

خديجة الرياضي:

"المعتقلين السياسيين سليمان الريسوني وعمر الراضي حياتهم مهددة وهما في وضعية اعتقال تعسفي لا شيء يبرر قانونيا اعتقالهم ويخضعون لاعتقال ظالم ولهذا جئنا اليوم لنطالب بإطلاق سراحهما وبإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي، خاصة أن هذان المعتقلان يخوضان إضرابا عن الطعام في يومهم الثامن وحياتهم مهددة وسلامتهم البدنية مهددة لأن وضعيتهم الصحية جد متدهورة أصلا وزادتها الشهور العديدة من السجن التي قضوها ظلما في وضعية نفسية خطيرة جدا".

في نفس السياق، عبر المناضل **عبد الرزاق بوغنبور** الرئيس السابق للعصبة المغربية لحقوق الإنسان عن غضبه واستنكاره للقمع الذي ووجهت به الوقفة والذي نال نصيبه منه هو والعديد من المناضلات والمناضلين، منددا باستمرار اعتقال كل من الريسوني والراضي وغيرهم محذرا من ما تنذر به وضعيتهما الصحية ومن الخطر الذي يتهدد حياتهما ومطالبا بالافراج عنهما، كما ندد بالتضييق على الحريات وبالمقاربة الأمنية /القمعية التي تعتمدها الدولة مع الاحتجاجات السلمية.

كما ندد العديد من ممثلي الهيئات السياسية والحقوقية والنقابية وشخصيات حضرت الوقفة ونالت نصيبها من القمع، بالأساليب التي تلجأ لها الدولة للانتقام من معارضيها باللجوء لآساليب الاعتقالات التعسفية وفبركت التهم مطالبة بانقاد حياة الصحفيين المضربين عن الطعام وبالافراج عليهم وعلى كل معتقلي الرأي وكافة المعتقلين السياسيين.●

المجلس الوطني للجامعة FNE يدين العدوان المُمنهَج على نساء ورجال التعليم، ويدعو للنضال الوحدوي

لاستكمال هجومها والإجهاز على ما تبقى من القطاعات العمومية الحيوية من وظيفة وتعليم وصحة وشغل...، ورفع يدها عن مسؤولياتها الاجتماعية، واستغلالها جائحة كورونا لتكريس قبضتها التحكمية القمعية، وتكبيل الحريات العامة، تتمادى الدولة المغربية عبر حكومتها الرجعية والأجهزة الأمنية البوليسية في سن سياستها الطبقية وإذعانها المذل لإملاءات المؤسسات المالية الدولية المعادية للشعوب بتصفية القطاعات العمومية من خلال استئصال كل مقاومة شعبية وتسليط القمع المُمنهَج على الحركات الاحتجاجية الرافضة لهذه السياسات وانتهاك الحريات العامة وتجريم حق التظاهر والاحتجاج والعمل النقابي ومواجهة المحتجين/ات بالإهانات والاعتقالات والمتابعات والمحاكمات الصورية...؛

إن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي المجتمع في دورته السادسة (دورة استثنائية)، الخميس 15 أبريل 2021، استحضارا للامبالاة الدولة وحكومتها وإمعانها في تنزيل تشريعاتها وقراراتها الرجعية والتراجعية وتعاطيها الأمني والقمعي مع مجمل قضايا ومطالب نساء ورجال التعليم:

1 - يعلن رفضه المطلق للسياسات اللاشعبية واللاوطنية للحكومة ولكل تشريعاتها الرجعية التراجعية التصفوية والتكبيلية، ويحملها عواقب انصياعها للمؤسسات المالية الدولية ولإصرارها على تفويت القطاعات العمومية والاستراتيجية وخوصصتها؛

2 - يدين العدوان الهمجي القمعي لمختلف الأجهزة البوليسية والأمنية والمخزنية وأعوان السلطة... المُسَلط على الاحتجاجات المطلبية السلمية للشغيلة التعليمية بجميع فئاتها، إمعانا في الحط من كرامتهم/هن، مما يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ودليلا قاطعا عن مَنحَى الانتكاسة والتراجعات التي أضحت عليها الحريات وحقوق الإنسان ببلادنا، وشوارع الرباط وغيرها تشهد على القمع الهمجي الوحشي الحاقد الذي سُلط على نضالات واحتجاجات نساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم (الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون بالتربية الوطنية والتعليم العالي، أطر الإدارة التربوية، الملحقون، أطر التوجيه والتخطيط، حاملو الشهادات، الدكاترة، المقصيون من خارج السلم، الزنزانة 10، ضحايا النظامين، العرضيون، المبرزون، مربيات ومربو التعليم الأولي،...إلخ)؛

3 - يعتبر ما جرى بشوارع الرباط من أبشع أشكال القمع والتنكيل والإذلال... واستهتارا بكرامة نساء ورجال التعليم وبالقضايا الحيوية للشعب المغربي وحقه في تعليم عمومي موحد مجاني وجيد من الأولي إلى العالي للجميع؛

4 - يقرر الدعوة إلى احتجاجات بالرباط، يومي الخميس 20 و27 ماي 2021 تزامنا مع محاكمة الأستاذات والأساتذة ويدعو إلى مقاطعة كل المجالس التعليمية ويُعطي الصلاحية لفروع الجامعة لخوض احتجاجات واعطاء الصلاحية للمكتب الوطني في ما يراه مناسبا في المحطات النضالية المقبلة؛

5 - يجدد مطلب الإدماج الجماعي العاجل في الوظيفة العمومية لكل الأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد ويدعم إضراب "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد" أيام الخميس والجمعة والسبت 22 و23 و24 أبريل 2021 ويدعو للمشاركة في المسيرة القطبية بآسفي السبت 24 أبريل 2021 وفي الأشكال الاحتجاجية بالجهات الأخرى، ويجدد المطالبة بالكشف عن نتائج التحقيق في استشهاد شهيد التعليم العمومي "حجيلي عبد الله" بالرباط في 24 أبريل 2019؛

6 - يدعم احتجاجات تنسيق جمعيات هيئة الإدارة التربوية ("الجمعية الوطنية للحراس العامين والنظار ورؤساء الأشغال ومديري الدراسة" و"الجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات العمومية بالمغرب" و"الجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب") ويدعو إلى مساندة إضراب هذه الفئة يومي الخميس والجمعة 22 و30 أبريل 2021؛

7 - يحيي الشغيلة التعليمية بجميع فئاتها على تضحياتها ونضاليتها المستميتة رغم القمع المنهج دفاعا عن مطالبها العادلة والمشروعة، ويندد بالاعتقالات والمتابعات التعسفية والمحاكمات الصورية ضد الأستاذات والأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد ويطالب بإسقاطها، ويعلن تضامنه المطلَق مع كل ضحايا العدوان البوليسي من أستاذات وأساتذة بكل فئاتهن/هم وأطر إدارية والذين فرض عليهم التعاقد ومربيات ومربي التعليم الأولي...؛

8 - يدعو إلى مساءلة المسؤولين والأمنيين وأعوان السلطة وكل من شارك في التعذيب وفي هذه المجازر القمعية، التي تدخل ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تلزم إعمال المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب؛

9 - يؤكد من جديد أن وضع حد للغليان الذي يعيشه قطاع التعليم لن يتحقق إلا بالحوار الجدي مع النقابات التعليمية، الجدي والمنتج والمسؤول، لمعالجة الملفات المطلبية ولرفع الحيف وإنصاف الشغيلة وبتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية عامة وبجميع فئاتها: التعويض عن المناطق النائية منذ 2009 والدرجة الجديدة والمبرزين) والتعويض عن التكوين، وإدماج المفروض عليهم التعاقد وتلبية مطالب المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين بالتربية الوطنية والتعليم العالي، وأطر الإدارة التربوية بالإسناد والمتصرفين التربويين (مزاولين ومتدربين)، والملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد، وأطر التوجيه والتخطيط، وحاملي الشواهد (ماستر ومهندسي الدولة وإجازة وغيرها) والدكاترة، وضحايا النظامين (اتفاق 25 أبريل2019) والمقصيين من خارج السلم والدرجة الجديدة، والزنزانة 10، والزنزانة 9، وحاملي الشهادات ضحايا التعسفات الإدارية 2014-2013 المحرومين من اجتياز المباريات، والمبرزين والمستبرزين والمدرسين بكل فئاتهم، والعرضيين ومنشطي التربية المدمجين، والعاملين بإدارات التعليم العالي والمفتشين ومسيري المصالح المادية والمالية، ومدرسي مدرسة.كم، والمكلفين خارج إطارهم، وباقي الأطر المشتركة (المهندسين والتقنيين والمتصرفين والمحررين)، والأساتذة والإداريين العاملين بمختلف مراكز التكوين وبمختلف الإدارات المركزية والجهوية والإقليمية لوزارة التربية والتعليم العالي، وأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بأوروبا، والأطباء والأساتذة المرسبين والمعفيين، والمتقاعدين عموما والعرضيين خصوصا، ومربيات ومربي التعليم الأولي وعمال الحراسة والنظافة والطبخ وسائر الفئات...؛

10 - يجدد مطلبه بالإسراع في إخراج نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز وموحد، يجيب على انتظارات وتطلعات نساء ورجال التعليم، ويدمج الأساتذة الذين من فرض عليهم التعاقد ومربيات ومربي التعليم الأولي، كما يطالب بوضع حد لتفويت الخدمات بالمؤسسات التعليمية من حراسة ونظافة وطبخ لشركات المناولة؛

11 - يطالب بتحسين أوضاع العاملين بإدارات التعليم العالي وبالأحياء الجامعية وإلى الإسراع بالنظام الأساسي للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية ONOUSC بعد تعديله بما يخدم مصالح العاملين والعاملات المحسوبين على المكتب الوطني؛

12 - يجدد رفضه لمشروع قانون الإضراب التراجعي والتجريمي ويدين قرصنة أجور ونقط المضربين عن العمل ويجدد رفضه لقانون الإطار وتنزيلاته؛

13 - يجدد رفضه لقرار التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله وعلى رأسه التطبيع التربوي والأكاديمي والعلمي ويثمن دور "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع"؛

14 - يدعو إلى إحياء السبت فاتح ماي 2021 حضوريا بوقفات احتجاجية مع تنظيم أنشطة حضورية و/أو عن بعد؛

15 - يجدد التضامن مع الكاتب المحلي لل FNE بكرامة الرفيق كزو اسماعيل الأستاذ المفروض عليه التعاقد المتابع في إطار التضييق على الحق في الاحتجاج السلمي ويجدد التضامن مع الرفيقة قرابطي مريم المتابعة على خلفية مساندتها للمرأة العاملة، الجلسة القادمة للمحكمة بمراكش يوم الإثنين 26 أبريل 2021؛

16 - يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب ومن بينهم معتقلي حراك الريف، وحماية وإنقاذ حياة وتفادي العاهات الصحية للإضراب عن الطعام،، لمعتقلي الرأي بسجن عكاشة بالدار البيضاء: العمراني شفيق (مضرب عن الطعام منذ 64 يوما) الريسوني سليمان (مضرب عن الطعام والماء منذ 8 أيام) والراضي عمر (مضرب عن الطعام منذ 7 أيام)..؛

17 - يؤكد أن الرد العملي على الانتهاكات التي تعرفها الحريات العامة والحقوق، وعلى القمع المنهج الذي يطال الاحتجاجات السلمية هو توحيد النضالات والمعارك المطلبية ضدا على التشتت والصراعات الضيقة الهامشية من أجل إسقاط التشريعات التراجعية والتكبيلية وانتزاع الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة؛

18 - يعلن استعداده الانخراط في أية معركة وحدوية من أجل رفع الحيف وتلبية المطالب وتحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛

19 - يدعو كل القوى الديمقراطية المناضلة ببلادنا إلى العمل الوحدوي من أجل مواجهة الردة الحقوقية وإسقاط التشريعات التراجعية والتكبيلية.

كرامة نساء ورجال التعليم فوق كل اعتبار

عن المكتب الوطني

التسريحات:
مخطط طبقي لخدمة البرجوازية ضد الطبقة العاملة

الحسين لهناوي

في المجتمعات الطبقية، مثل المغرب تمتلك البرجوازية الكمبرادورية، بالإضافة لوسائل الإنتاج، كل الأدوات والمؤسسات والأجهزة لإدامة وتنمية أرباحها وتخفيض كلفة الإنتاج، بينما لا تمتلك الطبقة العاملة إلا حناجرها للدفاع عن حقوقها المادية والديمقراطية. فما إن يتعلق الأمر بإصدار قرار لصالح الرأسمال والباطرونا، وضد مصالح الطبقة العاملة، حتى تتعبأ الفرق البرلمانية لإرضاء المُشغِل وتبني المراسيم والقرارات الطبقية التي تتيح للباطرون أريحية التسريح والتخلص من العاملات والعمال داخل المصانع والضيعات الفلاحية. وحدث في 2020 أن قدمت الحكومة هدية للباطرونا بقانون الإبقاء فقط ب 75٪ من الأجراء، وتم تغليف وتبرير القرار بتداعيات أزمة كورونا على العملية الإنتاجية والانحباس الاقتصادي العالمي وتراجع المبيعات وتدفق المواد الأولية. لكن الذي يفضح السمة الطبقية للقرار وانحيازه لمصالح البرجوازية ومالكي وسائل الإنتاج، أنه لا يراعي الكلفة الاجتماعية الثقيلة على معيش الطبقة العاملة التي فقدت مورد إعالة أسرها إلى غير ذلك من التبعات الكارثية على استقرار العمال/ات المسرحين وعلى التزاماتهم /ن المادية اليومية والشهرية والموسمية.

فالاتحاد العام لمقاولات المغرب، يسعى إلى فرض مزيد من المرونة على مدونة الشغل (المرنة أصلا) في معظم موادها، ويقايض خلال جلسات الحوار مع الحكومة والنقابات، الزيادة في الحد الأدنى للأجور بقبول القانون التكبيلي للإضراب.

وفي سنة 2020 فقط (سنة كوفيد19-)، فقد حوالي 950 ألف عامل/ة شغلهم، بما فيهم من يتوفرون على عقود غير محددة المدة، ناهيك عن بقية المطرودين/ات الذي لم يكونوا يتوفرون على عقود شغل، ويقدر عددهم بحوالي مليوني عاملة وعامل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية. أما المراد والمقصود من المرونة في القانون عند رجال الأعمال، هو التوفر على سلطة وإمكانية التسريح أو الطرد من العمل دون قيود أو التزامات اجتماعية تجاه المُسرحين، مما يعني فرض حياد القانون والمؤسسة وحتى القضاء عن النزاعات الشغلية، بعد تحييد النقابات وتقييدها إثر موافقة ممثليها في البرلمان (الغرفة الثانية) على المرونة والقانون التكبيلي لإضراب.

ورغم أنه لم يتم بعد تبني هذه القوانين الطبقية التراجعية في حق الطبقة العاملة وكافة الأجراء والمستخدمين، داخل البرلمان المغربي، إلا أن الباطرونا ومالكي وسائل الإنتاج شرعوا منذ مدة طويلة، بعد تفشي النيوليبرالية المتوحشة، في تسريح العمال/ات بدون موجب قانوني وبشكل تعسفي، إما بسبب الانتماء النقابي الذي أصبح ممنوعا في أعراف الباطرونا، أو بسبب الإضراب لأسباب مطلبية/شغلية، وحتى لأسباب انتقامية كالانتماء لحزب سياسي يساري معارض وممانع.

يحدث كل هذا النزيف الاجتماعي في صفوف الطبقة العاملة وأمام الصمت المتواطئ للسلطات الشغلية الإقليمية والمركزية وأمام انحياز السلطات المخزنية المحلية التي توفر الأدوات القمعية لمنع وقهر الاحتجاجات العمالية خدمة لمصالح الباطرونا والرأسمال والبرجوازية. وقد عايشنا كيف خاض عمال أمانور الاستعمارية إضرابهم واعتصامهم البطولي لأزيد من سنة، واستطاعوا فرض عودة المطرودين. ونسجل كذلك استمرار صمود عمال/ات صوبروفيل أمام تحالف المخزن والباطرون. وخلال الأسبوع المنصرم.

وأخر ضحايا هذا التوحش الرأسمالي هم عمال/ات شركة "خوبيلصا" بطنجة الذين قامت إدارة الشركة بتسريحهم/ن جماعيا، وعددهم 500 عاملة وعامل، وذلك بدون إنذار أو إعلان مسبق، وبدون تعويضات كما ينص على ذلك القانون. ولجأت إلى القضاء لتطبيق مسطرة الإفلاس دون إخطار العمال/ات بذلك. وهذه الشركة هي مجموعة صناعية اسبانية متخصصة في صناعة كراسي السيارات، يوجد مصنعها بجماعة البحراويين بإقليم انجرة/الفحص بطنجة. وكاحتجاج على قرار التسريح الجماعي نظم العمال/ات بتاريخ 6 أبريل 2021 وقفة أمام باب الشركة أعقبها اعتصام مفتوح أكدوا/ن أنه سيبقى مستمرا حتى إنصافهم/ن.

أما عمال شركة "موبيليس" للنقل الحضري بوجدة، فقد أقدمت على طرد 11 عامل، الذين خاضوا عدة وقفات واعتصامات سواء أمام مقر الشركة أو في مقر الجماعة الحضرية لوجدة مطالبين بإرجاعهم وبتمكينهم من مستحقاتهم من التعويضات التي حرمتهم منها إدارة الشركة.

نفس المصير تعرض له عمال النظافة بشركة "اوزون" بتاوريرت، الذين رفعوا شعار"العودة إلى الشارع حتى تصحيح أجور العمال والاستجابة إلى كافة المطالب"، أمام تماطل إدارة الشركة في الاستجابة لمطالب العمال وفي مقدمتها الزيادة في الأجور، والتنكر لالتزاماتها السابقة بتاريخ 7 و8 أبريل 2021 مع اعتصام جزئي في اليوم الثاني.

عمال شركة سنطرام لبناء سد مداز إقليم صفرو، مثلوا يوم الخميس 15 أبريل 2021 أمام المحكمة الابتدائية بصفرو بتهمة عرقلة "الأشغال". وهي تهمة ملفقة لتجريم حقهم في حرية الاحتجاج.

إنها فعلا حرب طبقية غير متكافئة، حيث تمتلك الباطرونا والرأسمال حليفا مدججا بالقوانين والمؤسسات الحكومية والتمثيلية والأدوات القمعية، فيما لا زالت الطبقة العاملة تفتقر إلى أدوات الدفاع الذاتي سياسيا واقتصاديا، ولن تتكافأ إلا بتوفر الطبقة العاملة وعموم الكادحين على رافعتي التغيير : حزب الطبقة العاملة ونقابة قوية.

عن النشرة:

صوت العمال وعموم الكادحين عدد 31.

إنها فعلا حرب طبقية غير متكافئة، حيث تمتلك الباطرونا والرأسمال حليفا مدججا بالقوانين والمؤسسات الحكومية والتمثيلية والأدوات القمعية، فيما لا زالت الطبقة العاملة تفتقر إلى أدوات الدفاع الذاتي سياسيا واقتصاديا، ولن تتكافأ إلا بتوفر الطبقة العاملة وعموم الكادحين على رافعتي التغيير: حزب الطبقة العاملة ونقابة قوية.

هشاشة الشغل، جائحة لازمت الرأسمالية وفضحتها كورونا

في أرضية الندوة التي نظمتها الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية "تقاطع" حول "الوساطة في التشغيل بالمغرب" مع بداية يناير الماضي والتي قدمها الرفيق عبد الله فناتسة جاء فيها ما يلي:

"في هذا الظرف الذي تعيشه الإنسانية المتميز بأزمة جديدة عنوانها كوفيد19-، وفي كل مرة تعيش الطبقة العاملة أزمة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي السائد نحو اتجاهات أكثر استغلالا وأكثر تعميقا للهشاشة وأكثر قهرا.

فالإنسانية إذن، كلما عاشت أزمة جديدة يكون ضحاياها الكُثر من الطبقات الكادحة والطبقة العاملة على الخصوص. إنما هذه الأزمة تأتي اليوم والطبقة العاملة تعيش أوضاعا سيئة نتيجة الهجوم الرأسمالي القوي على حقوقها ومكتسباتها. فمنذ 30 أو 20 سنة على الأقل نعيش في ظل العولمة الرأسمالية التي تتميز بالهجوم على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة بفضل نضالاتها وكفاحاتها وتضحياتها. فالعولمة الرأسمالية الجديدة أنتجت أشكالا جديدة من الهشاشة.

إن الهشاشة مرتبطة بالنظام الرأسمالي منذ قيامه وعلى الأقل منذ الثورة الصناعية، ولكن في كل مرة تقوم الرأسمالية بهجومات جديدة على مكتسبات الطبقة العاملة ويتم بالتالي تعميق الهشاشة. لذا، نعيش اليوم أجيالا من المعطلين ومن المشردين ومن البؤساء داخل وسط الشغل.

ومن ضمن المؤسسات التي تعمق الهشاشة تلك التي أنتجتها القوانين لتكريس الهشاشة بشكل قانوني، فأصبحت الهشاشة، على الأقل منذ بداية سنة 2000، مقننة وأيضا ممأسسة. أصبحت لها مقاولات ومؤسسات وكيانات تسهر على استمرار هذه الهشاشة وتعميقها وتحويلها إلى أرباح لفائدة الماسكين بزمام الأمور وبالتالي لفائدة الماسكين بوسائل الإنتاج.

فهذه "المقاولات للتشغيل المؤقت" جاءت في ما سمي ب"الوساطة في التشغيل". ورغم أن الوساطة لا تقتصر على التشغيل المؤقت، إلا أنه في النهاية لم يعد منها سوى الوساطة في التشغيل المؤقت والتشغيل الهش.

إذن، هذه المقاولات في المغرب نشأت مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفين، بمعنى نشأت حتى قبل وجود إطار قانوني لها. فمدونة الشغل، التي جاءت لتقننها، لم تطبق سوى في يونيو سنة 2004، وكانت مجموعة من المقاولات للتشغيل المؤقت قد نشأت قبل هذا التاريخ، وبالتالي فهي نشأت خارج القانون وسنرى أنها استمرت خارج القانون...".

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصصناه ل"الهشاشة في الشغل ومعايير الشغل اللائق" سوف نسلط الضوء على بعض الجوانب على الأقل من هذا الموضوع الشاسع والهام بالنسبة للطبقة العاملة وعموم الكادحين

المعايير الأساسية للعمل اللائق حسب منظمة العمل الدولية

العربي بوحمدي

بغض النظر عن مفهوم "العمل اللائق" الذي تتبناه منظمة العمل الدولية التابعة لهيأة الأمم المتحدة، والمشكلة من الأطراف الثلاث: الحكومات والباطرونا وممثلي العمال الذين هم في الغالب القيادات البيروقراطية للنقابات، وما ينطوي عليه المفهوم من غموض وخلفيات طبقية تكون فيها الطبقة العاملة هي الحلقة الأضعف، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هو أول من وضع تعليقًا عامًا يُعَرف من خلاله "العمل اللائق"، كما يطالب بتَنفيذ المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يُعرف "العمل اللائق" بأنه العمل الذي يحترم الحقوق الأساسية للفرد كإنسان كما يحترم حقوق العاملين في إطار مجموعة من قواعد الأمان ومعايير لتحديد أجور مُجزية، مع مراعاة السلامة الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لوظيفته.

وطبقًا لمنظمة العمل الدولية، يتضمن العمل اللائق فرص عمل "مناسبة"، توفر أجورا "عادلة"، وضمان اجتماعي للأسر، وإتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وإتاحة مساحة من الحرية للأفراد للتعبير عما يشغلهم، والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وتحقيق "التكافؤ في الفرص" والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء.

وتُطَور منظمة العمل الدولية برنامجا خاصا بمجتمع العمل، هذا البرنامج مُقدم من هيئاتها الثلاثة المذكورة لتشجيع مصادرها الكبيرة على خلق هذه الفرص، كما تساعد على الإقلال والحد من الفقر.

البرنامج الخاص بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية هو عبارة عن نهج "متوازن" وبرنامج متكامل لتتبع الأهداف الخاصة بعملية التوظيف الكامل والمنتج، والمناسب على كافة الأصعدة العالمية والإقليمية والقومية والقطاعية والمحلية. كما أن لهذا البرنامج أربعة أعمدة وهي: معايير وحقوق العمل، خلق فرص عمل وتطوير المؤسسات، الحماية الاجتماعية والحوار المجتمعي.

كما تنادي أهداف التنمية المُستدامة أيضًا بعمل لائق لأجل تنمية اقتصادية مُستدامة.

ونجد معايير العمل اللائق حسب منظمة العمل الدولية منصوص عليها في الإعلان المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (مؤتمر العمل الدولي 1998). ويمثل الإعلان تعهدا من كافة الدول الأعضاء بأن تلتزم وتشجع وتطبق بعزم صادق المبادىء والحقوق المتعلقة بما يلي:

- حرية التجمع (الحرية النقابية) والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية
- القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي
- القضاء الفعلي على عمل الأطفال
- القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة

حرية التجمع

- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (رقم -87 1948)
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم -98 1949)
- إلغاء العمل الجبري
- اتفاقية العمل الجبري (رقم -29 1930)
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري (رقم -105 1957)

القضاء على التمييز

- اتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهن (رقم -111 1958)
- اتفاقية بشأن مساواة الأجر (رقم -100 1951)

القضاء على عمل الاطفال

- اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (رقم -138 1973)
- اتفاقية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم -182 1999)

وينطبق هذا الإعلان تلقائيا على جميع البلدان التي وافقت على دستور منظمة العمل الدولية.

الاتفاقية 87 الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948

وصف الاتفاقية

للعمال ولأصحاب العمل الحق في التنظيم، بحرية وبدون أي تمييز، لتعزيز مصالحهم والدفاع عنها.

أهداف الاتفاقية

- ضمان ممارسة العمال وأصحاب العمل حقهم في التنظيم
- بحرية دون تمييز
- من أجل تعزيز مصالحهم والدفاع عنها

موجز الأحكام

- ضمان الحق في تكوين منظمات
- دون تمييز
- دون ترخيص سابق
- حق الاختيار والانضمام
- تمتع المنظمات، دون أي تدخل من قبل السلطات العامة، بحق:
- سن دساتيرها ولوائحها الإدارية
- انتخاب ممثليها بحرية مطلقة
- تنظيم إدارتها وأنشطتها وصياغة برامجها
- لا يجوز للسلطة الإدارية حل هذه المنظمات أو وقف نشاطها
- الحق في تكوين اتحادات واتحادات عامة وفي الانضمام إليها والانضمام إلى منظمات دولية
- اكتساب الشخصية الاعتبارية دون شروط تقييدية
- احترام قانون البلد

الاتفاقية رقم 98 حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949

- حماية العمال الذين يمارسون حق التنظيم
- عدم التدخل في منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال
- تشجيع المفاوضة الجماعية الاختيارية

وصف الاتفاقية

- تحمي حق العمال وأصحاب العمل في التنظيم
- تحث على تشجيع المفاوضة الجماعية الطوعية
- من خلال تدابير تتوافق مع الأوضاع الوطنية

<<< بقية المقال في ص 10

الهشاشة نتيجة حتمية للرأسمالية المتوحشة

زهرة قوبيع

الهشاشة في الشغل التي تكرسها مقاولات التشغيل المؤقت وشركات المناولة أو العمل بالوساطة اليوم هي نتاج الرأسمالية المتوحشة التي تبدع دائما في مجال الانقضاض على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وضرب الاستقرار في العمل وضرب الطبقة العاملة ووحدتها.

ففي سياق ملاءمة سوق الشغل مع متطلبات العولمة الاقتصادية أدرجت الدول التابعة للامبريالية العالمية تغييرات جوهرية على قوانينها الشغلية وعلى سياسات التشغيل، كما هو الشأن بالمغرب، فبعد انخراطه في منظمة التجارة العالمية وتوقيعه لمجموعة اتفاقيات التبادل الحر في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وعلى إثر إزالة الحواجز الجمركية طبقا للاتفاقيات الجديدة، تم اعتماد تعديلات جديدة على مدونة الشغل بحجة تحسين التنافسية التي تمثلت بالأساس في تخفيض كلفة الإنتاج عن طريق تخفيض كلفة العمل، أي بعبارة أوضح، عبر التخلص من التزامات المقاولات إزاء العاملات والعمال في مجالات استقرار الشغل والأجور والحماية الاجتماعية والحقوق النقابية... وهكذا لم تعد هشاشة الشغل أمرا واقعا فحسب، بل أصبحت ممأسسة، ترعاها كيانات وقوانين تملي شروطها على المؤسسات القانونية بما فيها مصالح تفتيش الشغل. حيث تأسست العديد من وكالات الوساطة وخصوصا منها مقاولات التشغيل المؤقت التي تناسلت حتى قبل وضع إطارها القانوني، أي قبل تطبيق مدونة الشغل سنة 2004. ويستحيل اليوم حتى تحديد عدد هذه المقاولات فبالأحرى مراقبة تطبيق قانون الشغل داخلها. فبينما عدد مقاولات التشغيل المؤقت المرخص لها من طرف وزارة التشغيل لا يتعدى 58 مقاولة حسب الاحصائيات الرسمية، نجد إحصائيات اخرى تؤكد وجود 1200 مقاولة للتشغيل المؤقت، وقد يصل عددها إلى 3000 إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك التي تعتمد التشغيل المؤقت كجزء من أنشطة أخرى... وأغلب هذه المقاولات لا تحترم مدة عقود الشغل وتتحايل لتعويض عامل بعامل جديد أو تعمد إلى توقيف العامل لمدة قصيرة وإعادة تشغيله بعقد جديد، فيجبر العامل على الاشتغال لمدة محدودة والاستغناء عنه لمدة وتعويضة بآخر وهكذا دواليك، فيصبح العامل عدو العامل الذي يسرق منه عمله، وفي أحسن الأحوال يجبر العامل على تغيير مكان العمل، أو وظيفته داخل المعمل أو الشركة التي يشتغل فيها حتى يحسب ضمن العاملين الجدد ولا يستفيد من الأقدمية في الشغل، وأحيانا يتم الاحتفاظ بنفس العامل المؤقت حتى بعد انتهاء مدة العقد دون أن يتدخل القضاء لتحويل العقد المؤقت إلى عقد دائم بقوة القانون.

وتعيش العاملات في ظل هاته العقود المخزية ظروفا تتفاقم بالنظر لشركائهن العاملين الرجال، أولا لتشغليهن في قطاعات تعتبر نسائية ومرتبطة بالنساء، وبما أنها كذلك فهي لا تخضع لقانون السوق، مثل قطاع النظافة والطبخ والفلاحة وقطاع النسيج، وقطاعات يقال عنها حيوية كقطاع الكابلاج وغيرها، إلا أن قطاعات مثل النسيج والعمل الزراعي والنظافة والطبخ تعتبر الأكثر أدنى في الأجور، وعوض أن تذهب السيدة إلى "الموقف" كما كانت تفعل في السابق، رغم قساوة ذلك، أصبحت مضطرة اليوم للاشتغال عبر سمسار يلتهم ما يقارب النصف من أجرها، وحين نقول سمسار ليس من باب المزايدة، بل أن العديد من هاته الشركات لا تتوفر لا على قانون ولا مقر ولا عنوان، كما يعتبر في قطاع الزراعة صاحب "البيكوب" مقاولا يسمسر في العاملات.

المغرب كما باقي البلدان شكل هذا النموذج من العمل فرصة للعديد من المؤسسات العمومية لعقد صفقات مشبوهة يكون المستفيدون منها المافيات المتحكمة في الاقتصاد والحكم، فبعد صفقات الخوصصة، والتدبير المفوض، تعتبر شركات الوساطة اليوم إحدى ابتكارات أرباب الفساد والاستبداد، حيث يتم توزيع "الطورطة" أيضا حسب المجالات، فتجد من يسيطر على قطاع النظافة، ومن يسيطر على قطاع الحراسة، والبستنة وخدمات الصيانة وهكذا.

انطلاقا من تجربتنا الميدانية في إطار عملنا الحقوقي، نساند العديد من النضالات العمالية وندعم مطالب العمال/ات الذين يشتغلون في هذه الظروف (الوساطة)، وأنا أتذكر منذ 10 سنوات حين كانت مجموعة من العاملات يشتغلن في إحدى شركات التدبير المفوض وحاولن تأسيس مكتب نقابي، نظرا لتعرض مجموعة منهن لتحرش جنسي من قبل شخص يسمونه رئيس العمل، ولكن بعد مساندتهن ووصول القضية إلى المحكمة تبين أنهن يجهلن حتى من يشغلهن، فهن كن يشتغلن مع شركة ابرمتى معهن عقود العمل في إطار التدبير المفوض، لكن في إطار التفويتات والتلاعب في هذا المجال، فإن الشركة الأولى أعلنت إفلاسها ، لكن صاحبها الذي لم يفلس بل اغتنى على حساب هاته النسوة الفقيرات ومن جيوب الشعب الذي يدفع مصاريف التدبير المفوض، أسس شركة جديدة في غفلة من العاملات ودون علمهن وبقدرة قادر فاز نفس الشخص وباسم شركة أخرى بصفقة التدبير المفوض مرة أخرى، وهذه الأمور هي نتاج السياسات المتبعة في المجال وتكريس لهذه الهشاشة. فبعد مسلسل الخوصصة وطرد العمال/ات بعد سنين من العمل من وظائفهم، وما تلاها ما بما يسمى بالتدبير المفوض لمجموعة من القطاعات الحيوية في البلاد، نرى اليوم إبداعا أخر، تحت اسم شركات الوساطة، شركات المناولة وغيرها، وفي كل مرة يتم تعديل القوانين لتتلاءم مع الوضع الجديد خدمة للمافيات المتحكمة في الاقتصاد وللمؤسسات الامبريالية المتحكمة في السياسيات الاقتصادية.

ونرى اليوم مجموعة من الخدمات التي كانت تقدمها الدولة في المؤسسات التعليمية تفوض لهذه الشركات (المناولة أو الوساطة) والعاملون فيها لا يخضعون لأي قانون، فنجد العاملة تشتغل أحيانا أكثر من 12 ساعة في اليوم، وتقوم بجميع أصناف العمل داخل المؤسسة، من طبخ ونظافة وحراسة التلاميذ وحراسة الباب، وقد لا تتقاضى سوى 700 درهم في الشهر إلى 1300 درهم في أحسن الأحوال. وعندما سألت مجموعة من العاملات قبل أيام قيل لي أنهن لم يتقاضين أجورهن طوال فترة الجائحة على اعتبار أنهن لا يشتغلن، وهذه نماذج نعايشها بشكل يومي.

وإذا أضفنا لهذا ما يحدث في قطاعات أخرى كقطاع النظافة والطبخ والنسيج والقطاع الفلاحي، ندرك أن الهشاشة في الشغل هي القاعدة، فحسب تتبعنا ومعاينتنا لما يقع في طنجة بقطاع النسيج مثلا، يشتغل العمال/ات في "الكاراجات" والأقبية التي تفتقر لأدنى شروط السلامة والصحة، وأغلبهم لا يتوفرون على أدنى الحقوق، فلا الحق في الحد الأدنى للأجور ولا الساعات الإضافية التي يشتغلونها حسب إرادة رب العمل وفي أي وقت أراد، وغياب النقل ولو عند خروجهن في ساعات متأخرة من الليل. وحين يتجرأ أحدهم/ن على المطالبة بحقوقه يكون مصيره الطرد من العمل وبدون أدنى حقوق.

لقد تابعت سنة 2020 أوضاع 450 عاملة تم تسريحهن بعد إغلاق المعمل، رغم أن رب العمل شخصية سياسية معروفة في طنجة، فهناك منهن من اشتغلن في نفس الشركة لمدة 27 عاما و 23 عاما، وبعقود قارة وتم طردهن بدون أدنى حقوق، والقضية في المحكمة منذ يناير 2020 أي أزيد من سنة، ولا جلسة واحدة أجريت إلى حدود الساعة. مما اضطرهن إلى القبول بالاشتغال في ظروف متدنية في الكاراجات بدون أية حقوق بالرغم من تجربة 27 أو 23 سنة. ومن بين العاملات المطرودات منهن من اشتغلن خلال سنة واحدة فقط في أزيد من 12 ورشة عمل بحيث كلما طالبن بحقوقهم يطردن من العمل على الفور، من شركات الاستيراد والتصدير الدولية المتواجدة بطنجة، إلى شركات صناعة السيارات (خياطة الكراسي)، إلى الورشات في الأقبية التي لا تعترف بأي قانون، كل هذه الشركات مرت بها هؤلاء العاملات ولم يستطعن الصمود أمام وحشية الاستغلال الذي يتعرضن له.

إن الدور الذي تلعبه شركات الوساطة في الشغل ببلادنا، أصبح واضحا تماما للعيان، ألا وهو ضرب الحقوق المكتسبة للعمال من خلال إلغاء العقود المباشرة والغير محددة المدة CDI والامتيازات المرافقة كالعطل السنوية، عطل الأعياد المؤدى عنها، احترام ساعات العمل والتعويض عن سنوات الأقدمية... حيث تتمتع هاته الشركات بالدعم والحماية من طرف لوبيات الاقتصاد الفاسدة مما يدفعها إلى التمادي في خروقاتها، فأصبح العامل بالنسبة لها كآلة تتم استعارتها لأداء مهام معينة وفي آجال محددة وليتم استغلاله من طرف ثالث وهو المشغل المباشر، الذي بدوره يستغل هذه المنظومة الإجرامية في ممارسة جميع أساليب القمع والبطش، زيادة على التهديدات المتكررة بالطرد والفصل من العمل مع تجريد العامل من كافة حقوقه، من مصاريف وتعويضات إنهاء عقد الشغل، وغالبا ما يتم إنهاء عقود الشغل بشركات الوساطة وبأمر من المشغل المباشر، خاصة عند بروز مؤشرات للعمل النقابي أو المطالبة بأدنى الحقوق، وهذا ما يدفع هؤلاء المشغلين للتمادي في بطشهم وجبروتهم.

وإذا أخذنا قطاع السيارات اليوم على مستوى مدينة طنجة مثلا، نجد أن العمال والعاملات الذين يشتغلون بعقود مباشرة مع الشركة الأم لهم الحق في الانخراط في العمل النقابي ويتم احترام مدونة الشغل إلى حد ما، في حين نجد النسبة الكبيرة من العمال/ات في نفس الشركة ويقومون بنفس العمل وأكثر ليس لديهم أدنى الحقوق، لمجرد أنهم جاؤوا للعمل عن طريق شركات المناولة، فهم يشتغلون 9 ساعات في اليوم على الأقل وليس لهم الحق في الانخراط في النقابة ومن مرض أو أصيب بحادثة شغل يتم التخلص منه بشتى الوسائل، ويتم تشغيلهم فقط حسب حاجة الشركة، حيث يمكن تسريحهم بشكل أوتوماتيكي في حالة انعدام الشغل، وقد تستمر فترة التسريح إلى 6 أشهر. وهنا نلاحظ التمييز الصارخ بين العمال/ات الذي تحاربه الاتفاقية 111 والتي صادق عليها المغرب. ووفق القانون الدولي يمكن اعتباره هذا النوع من العمل ضمن العمل الجبري المحظور بالاتفاقيتين الدوليتين 29 و105 المصادق عليها كذلك من طرف الدولة، باعتبار أن مجموعة من القطاعات ومن ضمنها مع الأسف جمعيات ما يسمى بالمجتمع المدني في إطار شراكات مع قطاعات حكومية (وكالة محاربة الأمية، وزارة الأوقاف، وزارة التربية الوطنية...)، تلجأ لمثل هاته العقود وبنفس الظروف.

أما العاملات في القطاع الفلاحي فهن أكثر تضررا كمثيلاتهن في قطاع النظافة حيث ظروف العمل مزرية جدا، يتعرضن للتحرش الجنسي ولأعمال السخرة وبأجور زهيدة، وينتظرن "جود المشغل وصدقته"، أما كرامتهن فلا يبقى لها معنى. إن العاملات في المجال الفلاحي هن عرضة للاستغلال الفاحش، حيث نجد صاحب "البيكوب" هو من يقوم بالوساطة لأنه هو من ينقل 10 أو 20 عاملة من "الموقف" إلى الضيعات الفلاحية وهو من يتسلم أجورهن من رب الضيعة ليدفع منها ما يريد للعاملات، ويصبح بذلك سمسارا يتاجر في العاملات، والدولة تغض الطرف عن هذا الواقع البئيس. ورأينا كيف تتعامل الدولة في قضية العاملات اللواتي يشتغلن في حقول الفراولة بالضيعات الإسبانية ومعاناتهن تحت غطاء ANAPEC والنقابات مع الأسف وهن يعشن واقعا وصف من قبل المقررة الأممية بعبودية القرن الواحد والعشرين.

إن التشغيل بالمناولة يضرب عرض الحائط كل المواثيق والاتفاقيات الدولية، كما يتحدى القوانين المحلية منها مدونة الشغل رغم علاتها، فالشغل في إطار هاته الشركات يمكن تصنيفه ضمن أشكال العمل الجبري المحظور بالاتفاقيتين الدوليتين الأساسيتين رقم 29 و105 والمصادق عليهما من قبل المغرب، إضافة إلى خرق الاتفاقية رقم 100 حول المساواة في الأجر بين الرجال والنساء كلما تساوت قيمة العمل والتي تعتبر أيضا من الاتفاقيات الأساسية التي صادق عليها المغرب، وهو نفس الخرق الذي يطال الاتفاقية 131 التي صادق عليها المغرب المرتبطة بالحد الأدنى للأجور، بل يتم خرقها حتى في القطاعات التي تسيرها الدولة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل ANAPEC التي لا تحترم لا الحد الأدنى للأجور ولا الحق في التقاعد ولا الحق في الترقية ولا الحق في العيش الكريم ولا الحق في العمل النقابي ولا الحماية من التحرش، إضافة إلى التمييز ما بين العمال والعاملات.

إن التشتت الذي يعرفه هذا المجال، يجعل من الصعوبة بمكان التفكير حتى في تأسيس مكتب نقابي. وقد سمعنا مؤخرا عن تأسيس نقابة في الدار البيضاء نتمنى أن تتلوها محاولات أخرى في مدن أخرى من أجل مواجهة هذا الواقع المزري الذي نعرفه جميعا. فهذه الفئة هي ضحية للسياسات المخزنية في هذا المجال، سياسات تعمل على إغناء الغني وإفقار الفقير والقضاء على جميع المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة بفضل نضالاتها المريرة وتضحياتها الجسام.

إن هذا الواقع قد انكشف بشكل جلي خلال جائحة كوفيد19- حيث وجدنا 22 مليون مغربي فقير يطلب المساعدة. وتشكل الفئات العاملة ضمن إطار هاته الشركات الضحية الأولى للسياسات المخزنية المتبعة ولتواطؤ القيادات البيروقراطية للنقابات أحيانا. وفي غياب تنظيمات الدفاع الذاتي يبقى دور كل المناضلين والمناضلات الديمقراطيين والتقدميين، العمل على الفضح والتصدي لهاته الشركات ومساندة العمال/ات من أجل تحصين مكتسبات الطبقة العاملة وبناء تنظيماتها الذاتية وعلى رأسها حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، فبالإضافة إلى العمل النقابي يجب خلق تكتل وحدوي لمحاولة استرجاع ما ضاع من مكتسبات وصيانة ما تبقى منها. فنحن لسنا دولة فقيرة وإنما فقرونا، والمطلوب هو المزيد من النضال وخلق وتقوية أدوات الدفاع الذاتي لهذه الفئات سواء العاملة في القطاعات المهيكلة أو العاملة في القطاعات المسماة بالمسميات المختلفة والتي تهدف بالأساس إلى تعميق الهشاشة وضرب حق الاستقرار في العمل وحق الطبقة العاملة في العيش الكريم والحق في الانضمام للعمل النقابي للدفاع عن الحقوق والمكتسبات.●

الهشاشة داخل الهشاشة، أو الوساطة في التشغيل

ذ.عبد الكبير جحجوح (*)

تم استخراج هذه الورقة من الندوة الرقمية القيمة التي نظمتها الشبكة الوطنية "تقاطع" للحقوق الشغلية في الموضوع مع بداية شهر يناير الماضي.

في التقديم

لهذا الموضوع راهنيته باعتبار التحولات المجتمعية القائمة في الدول الآن من جهة، وباعتبار أن استقرار الدول مرتبط بمدى استقرار العلاقات الشغلية من جهة ثانية.

إن الوساطة في التشغيل لا يمكن تناولها وكأنها نزلت علينا اليوم للتو، بل هي مرتبطة بمجموعة من البنيات جاءت عبر التاريخ. وحتى يمكن مقاربتها، لكون الموضوع كبير جدا، سنتناولها من خلال خمسة مداخل:

المدخل1: تدبير سوق الشغل بالمغرب في إطار العولمة والبنية الاجتماعية القائمة بشكل عام؛

المدخل2: ماذا نقصد بالعمل اللائق في علاقته بما هو سائد في المغرب وفي علاقته بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

المدخل3: هذه الوساطة هي جزء من المرونة، فماذا نقصد بالمرونة على الصعيد الوطني والدولي؛

المدخل4: ما هي أشكال المرونة التي أتت بها مدونة الشغل (أو الهشاشة المقننة)؛

المدخل5: آليات المراقبة وهيآت الانتصاف، إلى أي حد هذه الهيآت هي قادرة على الوقوف على الاختلالات.

على مستوى السياسات الكبرى للمغرب، نحن نعلم أن هناك هشاشة على المستوى الاقتصادي، وبأن أكثر من 370.000 خريج أو لنقل من يدخلون سوق الشغل سنويا، في حين حسب التصريحات الرسمية لوزير الشغل، أن سوق الشغل لا يمكنه أ يستوعب أكثر من 120.000، يعني أن 250.000 تتراكم كل سنة كعاطلين عن العمل. هذه التراكمات ستؤدي بسوق العمل إلى أن يصبح العرض أكبر من الطلب، وبالتالي فإن الاقتصاد، إذا لم تكن له القدرة على التشغيل التام، سيؤدي إلى بنية، والتي نعرفها جميعا في زمن كورونا، حيث وجدنا حوالي الثلثين خارج التغطية الاجتماعية، التي هي إحدى أهم المؤشرات للعمل اللائق، بحيث أكثر من 6 ملايين من المغاربة وجدناهم في آخر المطاف أجراء ويعيشون الهشاشة داخل القطاع غير المهيكل. كنا نتحدث عن الوساطة بأنها تدفع إلى الهشاشة ولكن في آخر المطاف وجدنا أنفسنا أمام هشاشة وسط الهشاشة. من هنا يطرح السؤال حول سوق الشغل. فبالرجوع إلى وثيقة للسيد العثماني رئيس الحكومة، قدمها أمام البرلمان على هامش تقديمه لخلاصات حول واقع التشغيل بالمغرب، يقول فيها "أن السمات الأساسية لسوق الشغل هي الضُعف في دينامية خلق الشغل المنتج واللائق...". وهذا اعتراف من رئيس الحكومة بأن الاقتصاد الوطني لا ينتج الشغل اللائق، وبالتالي هناك عدم تثمين للرأسمال البشري.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط، في تطلعات 2020 ومؤشراتها لسنتي 2021-2020، فإن الاقتصاد الوطني سينهار أكثر، بحيث جميع المؤشرات هي في انخفاض، وبالتالي فحتى الأمل في خلق مناصب شغل والولوج للعمل اللائق يصبح بعيد المنال.

المدخل2: العمل اللائق حسب منظمة العمل الدولية له سبع مؤشرات، وهي أحد الأهداف ال 17 للتنمية المستدامة (الهدف 8 بالخصوص) الذي ينص على تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

وتتلخص مؤشرات العمل اللائق في: فرص العمل، والدخل الملائم، والعمل المنتج، وساعات العمل المناسبة، والاستقرار في العمل، والتوازن ما بين العمل والحياة الشخصية، والمساواة بين الرجل والمرأة في العمل، وظروف عمل آمنة، وحماية اجتماعية.

هذه الشروط تكفلها الاتفاقيات الدولية الأساسية: اتفاقية الحرية النقابي رقم 87؛ واتفاقية حق التنظيم رقم 98؛ واتفاقية المساواة في الأجور رقم 100؛ واتفاقية بشأن التمييز رقم 111؛ واتفاقية العمل الجبري رقم 29؛ وبروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري؛ واتفاقية إلغاء العمل الجبري؛ واتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام؛ واتفاقية أسوأ عمل الأطفال؛ والتوصية 205 بشأن العمالة والعمل اللائق.

على المستوى الوطني، تتضمن ديباجة مدونة الشغل جميع ما ورد هنا. والسؤال المطروح هو إذن أين يقع الاختلال؟ وهنا المقاربة في الممارسة، فإذا كانت بعض الحلول التي جاءت بها مدونة الشغل لحل مشاكل بعض المقاولات التي تعيش حالة صعبة وأن القاعدة الأساس هي عقوق عمل شغل غير محددة المدة، فلماذا انقلب الخاص عاما والعام خاصا.

في المرحلة التي نعيشها كانت المرونة بشكل عام مطلبا للباطرونا على الصعيد الدولي وأصبحت اليوم وضعا قائما بذاته لدى الشركات متعددة الجنسيات، بالرغم من أن المنظمات الدولية في اتفاقياتها تنص على الشغل اللائق. وهذه الشركات تتجاوز قوتها قوة المنظمات الدولية وأصبحت تفرض المرونة في العمل.

وفي المغرب عندنا أصبحت هذه المرونة واقعا باعتبار أن اتحاد مقاولات المغرب هو جزء من هذه البنية، والدليل هو إذا رجعنا للموقع الرسمي لهذه الهيأة سنجد أنهم ليس فقط يتحدثون عن المرونة القائمة التي جاءت بها مدونة الشغل، بل يطلبون مرونة أخرى تحت عقود شغل أخرى سموها في دليلهم la flexibilité responsable au service de la compétitivité et de l'emploi من خلال عقود à temps partial، ثم وضعوا عقد العمل الموحد لإزالة عقد العمل غير محدد المدة CDI وتعويضه بعقد محدد المدة CDD، ويطلبون توسيع الوعاء في le contrat d'intérim ، عوض ستة أشهر تصبح أكثر. ومن المفيد قراءة هذه الوثيقة لمعرفة رؤيا هذه الهيأة.

في تشريع الشغل، جاءت المرونة في مدونة الشغل بعدة مستويات:

- ما يتعلق بالمقاولة من الباطن la sous-traitance؛
- الوساطة في الاستخدام؛
- التشغيل المؤقت؛
- أعمال الحراسة التي لها واقع خاص وقوانين أخرى تضبطها؛

هذه الحالات التي تشكل الهشاشة في العمل نتيجة أن الشغل غير مستقر.

ونميز بين أمرين: الوساطة في الاستخدام على مستوى التشريع، وبين التشغيل المؤقت، فالمشرع حين وضع التشغيل المؤقت، وضعه كحلول جزئية في الحالات التي تكون فيها المقاولة تعرف بعض الصعوبات وتحت شرط استشارة مناديب الأجراء، وهي الشروط الواردة في المادة 174 وما يليها حول الشروط التي يجب أن تكون في العقود التي يجب أن تكون مكتوبة، وفي هذه الحالات يجب أن لا تتجاوز ستة أشهر.

ثم la sous-traitance من المادة 80 إلى المادة 86، حيث تلجأ المقاولة إلى مقاولة أخرى للقيام بأعمال داخل المقاولة الأصلية تحت شرط استشارة مناديب الأجراء وأن لا تكون أعمالا أصلية للمقاولة، وسنرجع لهذا الأمر كمثال لمقاولات البناء، حيث أصبح الأصل هو أن المقاولة الأصلية لا تقوم بأي شيء، ونصبح أمام تراتبية في الاستغلال.

وفيما يتعلق بأعمال الحراسة هي ليست فقط منظمة بمدونة الشغل، ولكن كذلك بالقانون 06.27. هذه الحراسة هي من ضمن عقود المقاولة من الباطن، لكن في إطار قوانين أخرى. وهناك دراسة أجريت مؤخرا في الموضوع خلصت إلى أن مقاولات الحراسة هذه تعرف كل أنواع الخروقات: عدم احترام الحد الأدنى للأجور، وعدم التصريح بالمستخدمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS، وتجديد العقود كل 6 أشهر للحيلولة دون ترسيم المستخدمين، والقيام بمهام أخرى من قبيل السخرة ومهام إدارية وخدمات شخصية، والتهديد المستمر بالطرد وغياب الاستقرار، وغياب المراقبة من طرف مفتش الشغل، والاستغلال لمدة 12 ساعة في اليوم، وعدم الاستفادة من العطلة السنوية أو التعويض عن الساعات الإضافية، وتماطل المؤسسات المتعاقدة في أداء مستحقات الأجراء، وتفشي ممارسة الرشوة للحصول على صفقات مع الأشخاص...

تعرف مقاولات الحراسة كل أنواع الخروقات: عدم احترام الحد الأدنى للأجور، وعدم التصريح بالمستخدمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS، وتجديد العقود كل 6 أشهر للحيلولة دون ترسيم المستخدمين، والقيام بمهام أخرى من قبيل السخرة ومهام إدارية وخدمات شخصية، والتهديد المستمر بالطرد وغياب الاستقرار، وغياب المراقبة من طرف مفتش الشغل، والاستغلال لمدة 12 ساعة في اليوم، وعدم الاستفادة من العطلة السنوية أو التعويض عن الساعات الإضافية، وتماطل المؤسسات المتعاقدة في أداء مستحقات الأجراء، وتفشي ممارسة الرشوة للحصول على صفقات مع الأشخاص...

<<< بقية المقال في ص 10

تتمة مقال: الهشاشة، أو الوساطة في التشغيل (ص 9)

>>>

إذن، كخلاصة عامة، نحن أمام عقود الشغل من الباطن، والوساطة في الاستخدام، والوساطة في الاشتغال، وأعمال الحراسة، وعقود الوكالة الوطنية للتشغيل ANAPEC، بحيث لحد الآن هناك إشكالية كبرى في ظهير 93 رغم ما صدر من محاولات تعديله، هناك أناس لديهم ست أو سبع آلاف يوم عمل ويجدون أنفسهم بعقد من ANAPEC وهذا إشكال كبير على النقابات الانتباه له وطرحه على الحكومة، على اعتبار أن أجراء مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومع ذلك وجدناهم في مقاولات الحراسة خاصة في سن متقدمة يقبلون بشروط أدنى ويضيعون في تعويضات أبنائهم.

ثم بالنسبة لعقود الشغل من الباطن، فمدونة الشغل لا تعاقب أبدا إذا لجأ المقاول الأصلي إلى مقاول ليس له حتى سجل تجاري أو ما إلى ذلك، بل أكثر من ذلك حين تريد أن تفهم من يشتغل مع من فإنك تسقط في دوامة، بالإضافة إلى صعوبة تكوين نقابة والتفاوض. بالإضافة إلى أنه ليس هناك أي مقاولة في القطاع الفلاحي التي لها ترخيص بالتشغيل المؤقت أو الوساطة بشروط القطاع الفلاحي.

في الردود

أريد أن أوضح بعض الأمور الأساسية، بعد سنتين من الإضرابات التي خضناها كجمعية مغربية لمفتشي الشغل، وفي جلسة الحوار مع السيد وزير الشغل كان مطلبنا الأساسي هو الضمانات القانونية لتنزيل وتطبيق تشريع الشغل لأننا نحن من في الواجهة. هل يسمح القانون بتنزيل تطبيق تشريع الشغل؟ الجميع ينظر لمفتش الشغل فهل القانون الذي صاغتح النقابات وجميع الأطراف يسمح للمفتش بتنفيذ ما ورد في تشريع الشغل؟ وهنا لنكن واضحين، في أغلب الحالات وإذا توفرت الشروط ليحرر المفتش المحضر فأول شرط هو أن الأجير الذي عليه يقدم هويته ومع من يشتغل يكون أول من يرفض ونجد أنفسنا أمام الهشاشةواللاتوازن، وقد تعرض بعض المفتشين لما تعرضوا له، وأصبح المفتشون يخافون، واليوم آخر اتفاق كان لنا هو أن نطلب من النقابات أن نشتغل سويا على الكتاب الخامس ونخرجه من مدونة الشغل ولا تتحكم فيه لا بطرونا ولا غيرها. ونتساءل عن إرادة الدولة ماذا تريد؟ هل تريد أن تحمي أجراءها؟ هل تريد أن تحمي حتى المقاولات المواطنة، لأنالمقاولات التي لا تحترم قانون الشغل تدفع المقاولات التي تحترمه لأن تحذو حذوها وإلا سيكون هناك تنافسية غير شريفة، فالعديد من المقاولات اليوم تشتكي من هذا الوضع. فجمعية مفتشي الشغل ولمدة ثلاث سنوات وهي تحاضر من أجل أن يتحمل الجميع مسؤوليته في أن يكون القانون قابلا للتنفيذ.

نحن نتحدث عن قانون موجود، هل علينا تجاوزه؟ وقد سمعت مثلكم مديرة الشغل تقول في الندوة الأخيرة التي نظمتا الوزارة، حول نموذج الأجراء الذين يشتغلون في الحراسة لمدة 12 ساعة في اليوم طبقا للمادة 192 ويقومون بأشغال متعددة أنه علينا تعديل هذا النص..

بخصوص وكالات التشغيل الخصوصية ووكالات التشغيل المؤقت ووكالات الوساطة والاستخدام، فالوساطة كوساطة طبقا للمادة 475 وما يليها، تقتضي أن يكون العقد مكتوبا وهو ثلاثي contrat atypique على الأجير أن تكون له عقود مكتوبة مع الطرفين، والمقاولة الأصلية مع المقاولة الأخرى بينهما عقد، والمقاولة التي تتعاقد من مقاولة غير مرخص لها قانونا فكأن ذلك العقد لم يكن، ويبقى الأجراء تابعين للمقاولة المستعملة.

وحول ANAPEC وقعت تعديلات متتالية على ظهير 93 ، ومفتش الشغل يراقب، وليس هناك في القانون ما يمنع أن الأجير لا يمكنه أن يكون مع المقاولة بنسبة 60% وهناك حالات مصرح بها 6000 يوم لدى CNSS ومع ذلك يشتغل بعقد بحيث نصبح وكأننا نبحث عن حل اجتماعي للأجير..

لقد قمنا في إطار الجمعية بدراسة حول الوساطة بتأطير من أساتذة جامعيين وخلصنا إلى ذأنه كيف يمكننا أن نقوي العمل المصرح به ولدينا مشكل طاقة CNSS في حدود 3.54 ملايين من الأجراء المصرح بهم وليس المستفيدين وهذا نقاش آخر والأرقام مفزعة . والسؤال هو هل لهذه الأجهزة الرقابية القدرة على تنزيل تشريع الشغل؟ وهناك نقاش كبير والجمعية تقول بأنه حتى عددا (320 أو 312 مفتش شغل) لا يمكنها تغطية حتى المقاولات المهيكلة فبالأحرى الأخرى.

وفيما يخص الصفقات العمومية أصدر رئيس الحكومة مرسوما يحدد فيه ما يجب أن تحترمه هذه المقاولات، فما الذي يمنع أنه في دفتر التحملات تفرض النقابة على الشركة ويتم التنصيص ليس فقط على على الحقوق بل أيضا على آليات المراقبة وعلى استمرارية الأجراء.

وما الذي يمنع أن نراسل ANAPEC كنقابات من أجل إعلان الإحصاءات المتعلقة بالأجراء المصرح بهم ويخضعون اليوم لعقود ANAPEC ، وكم من الأجراء الذين جددت عقودهم 4 أو 5 مرات، وكم هم الأجراء الذين يخضعون للتدريب وكم منهم تم إدماجهم وأين يشتغلون هل في شركات متعددة الجنسيات أو ...

إننا نعيش في وضع معقد. هل نقوي العمل المصرح به في المكان أم نترك الناس في القطاع غير المهيكل؟ فهؤلاء الستة ملايين التي هي خارج التصريح لا نعرف حتى أين توجد وهم من يضغطون على الأجراء الذين يشتغلون في القطاع المنظم بحيث كلما حاولوا تأسيس نقابة يخافون، أو عندما أذهب إلى أحدهم كمفتش شغل يمتنع عن تقديم هويته ونسقط في الهشاشة وندور في دوامة صعبة جدا.

في الختام لدي 5 توصيات:

- بالنسبة لعمال الحراسة، مادام العمالات والأقاليم يكونون مجموعة من اللجان فإن عامل الإقليم في عين المكان يمكنه سحب الرخصة، يعني على النقابات أن تلجأ للعمال من خلال آليات اشتغالهم عندما تظهر لهم خروقات.

- في العمل المؤقت، فوزير الشغل هو من يمنح الترخيص مشروطا باحترام تشريع الشغل، فإذا كانت هناك مخالفات يمكن للنقابات كذلك أن تلجأ إلى الوزارة وتطالب بسحب الرخصة من خلال مجلس التشغيل المؤقت.

- أدعوا الإخوان إلى الدفع في اتجاه اتفاقية شغل جماعية من أجل سد بعض الثغرات، والدفع في تعميم التجربة.

- في الصفقات العمومية لم لا يضع رئيس الحكومة، في ورقة الإطار أو دفتر التحملات، شروطا من أجل الضغط، وتتم مراسلة رئيس الحكومة لإدخال بعض التعديلات.

- من أجل تقوية آليات الانتصاف وخاصة جهاز مفتشي الشغل الذي تلجأ له جميع الأطراف، ينبغي تعديل الكتاب الخامس من مدونة الشغل بحيث تعطى صلاحيات أوسع (طبعا ليست مطلقة) من أجل التطبيق السليم لتشريع الشغل في إطار التوازن والحفاظ على حقوق الأجراء.●

(*) عضو المكتب التنفيذي للجمعية المغربية لمفتشي الشغل

تتمة مقال: المعايير الأساسية للعمل اللائق حسب منظمة العمل الدولية (ص 7)

>>>

أهداف الاتفاقية

- حماية العمال الذين يمارسون حق التنظيم
- عدم التداخل بين المنظمات
- تشجيع المفاوضة الجماعية الطوعية
- تمتع العمال بحماية ضد أعمال التمييز ضد النقابات
- تمتع منظمات العمال ومنظمات اصحاب العمل بحماية ضد أعمال التدخل من قبل بعضها إزاء البعض
- وضع آلية مناسبة لضمان احترام حق التنظيم وأخذ تدابير المفاوضة الجماعية الطوعية

الاتفاقية رقم 29 العمل الجبري، 1930

وصف الاتفاقية

- حظر استخدام العمل الجبري أو الإلزامي في جميع أشكاله
- حصر الاستثناءات في خمس حالات ضمن شروط وضمانات معينة

هدف الاتفاقية

إلغاء العمل الجبري

موجز الأحكام

- التعريف العام للعمل الجبري او الإلزامي
- الاستثناءات
- الخدمة العسكرية
- بعض الواجبات المدنية
- العمل في السجن بشروط
- العمل في حالة الطوارئ
- الخدمات الاجتماعية
- العمل الجبري أو الإلزامي جريمة

الاتفاقية رقم 105 إلغاء العمل الجبري

وصف الاتفاقية

حظر على وجه الخصوص اللجوء إلى عمل جبري أو إلزامي لغايات محددة

هدف الاتفاقية

حظر العمل الجبري أو الإلزامي في أي شكل من أشكاله لغايات معينة

موجز الأحكام

- حظر أي شكل من أشكال العمل الجبري
- أو الإلزامي في خمس حالات محددة :
- الميدان السياسي
- أغراض التنمية الاقتصادية
- فرض الانضباط
- عقاب على المشاركة في إضراب
- أداة التمييز

الاتفاقية رقم 100 المساواة في الأجور

وصف الاتفاقية

تشجيع دفع أجور متساوية عن عمل ذي قيمة متساوية لكل العمال بصرف النظر عن الجنس

هدف الاتفاقية

مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية

موجز الأحكام

تطبيق مبدأ المساواة في الأجور بين العمال والعاملات عن عمل ذي قيمة متساوية

- الأجور أو الرواتب الأساسية
- والتعويضات الإضافية
- طريقة تطبيق المبدأ
- تعاون الأطراف الثلاثة لإنفاذ الاتفاقية

الاتفاقية رقم 111 التمييز (الاستخدام والمهنة)، 1958

وصف الاتفاقية

تشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة عن طريق إعلان ومتابعة سياسة وطنية تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز

هدف الاتفاقية

تشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في ما يتعلق بالاستخدام والمهنة

موجز الأحكام

- تشجيع تكافؤ الفرص والمساواة
- التمييز : تفريق أو استبعاد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل
- إلغاء أي أحكام قانونية وتعديل أية تعليمات أو ممارسات إدارية لا تتفق مع هذه السياسة
- سن قوانين وتشجيع برامج تربوية ●

بصدد الروح الثورية للماركسية

جمال براجع

يعرف لينين الماركسية بكونها نظرية الحركة التحررية للبروليتاريا"(كتاب: إفلاس الأممية الثانية. لينين المختارات. المجلد الخامس).بمعنى أنها النظرية العلمية الثورية التي ستمكن الطبقة العاملة من التحرر والقضاء على الاستغلال الرأسمالي عبر التغيير الثوري والانتقال إلى الاشتراكية في أفق المجتمع الشيوعي.

إن حصر الماركسية في بعدها المنهجي كأداة لتحليل وتفسير الواقع لضبط القوانين المتحكمة في حركته فقط واعتبار ذلك هو جوهرها الحي، أو بمعنى أخر أداة لتحليل الصراع الطبقي الدائر في المجتمع الرأسمالي دون طرح البديل لحل التناقضات المتحكمة في هذا الصراع هو فهم اختزالي للماركسية يغيب البعد الأساسي الآخر فيها وهو البعد الفلسفي الثوري كنظرية للتغيير أي كفكر وفلسفة للثورة الاجتماعية التي ليست سوى الثورة البروليتارية في ظل سيادة نمط الانتاج الرأسمالي.انه الروح الثورية للماركسية.ولا يمكن للماركسية أن تأخذ بعدها الثوري كفلسفة للثورة إلا إذا تبنتها الطبقة العاملة كفكر علمي يرشد ويوجه ممارستها للصراع الطبقي في جميع مستوياته السياسية والاقتصادية والإيديولوجية ويمكنها من أدوات ممارسة هدا الصراع.

"فالفلاسفة لم يفعلوا سوى تفسير العالم بطرق شتى والمهم هو تغييره" إن هده المقولة الفلسفية لماركس (الاطروحة11 من " اطروحات حول فيورباخ") تعكس التصور الفلسفي المادي الجدلي لماركس. فماركس في نقده للفلسفة المثالية التأملية والاقتصاد البرجوازي والاشتراكي الطوباوية أسس للفلسفة العلمية للتغيير(الربط بين النظرية والبراكسيس) والثورة في معمعان الصراع الطبقي الذي كانت تخوضه الطبقة العاملة ضد البرجوازية.فلا نفع في الفلسفة إن لم ترشد إلى تغيير الواقع. والتغيير بالنسبة للماركسية هو الثورة الاجتماعية بمضمونها البروليتاري على علاقات الانتاج الرأسمالية السائدة وتعويضها بعلاقات الانتاج جديدة يتحكم فيها المنتجون الأحرار مباشرة في نتاج عملهم .هي علاقات الانتاج الشيوعية.

فماركس عندما قام بنقد نمط الانتاج الرأسمالي والكشف عن جوهره الاستغلالي (نظرية فائض القيمة) اعتمادا على المنهج المادي الجدلي فانه لم يفعل دلك بهدف تأمله وفهمه فقط بل من اجل تجاوزه بطرح البديل له وهو المجتمع الشيوعي(البيان الشيوعي).وبين علميا أن تطور الصراع الطبقي في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية سيقود حتما إلى انتصار البروليتاريا وفرض ديكتاتوريتها على أنقاض الدولة البرجوازية (دكتاتورية الأقلية) بحكم موقعها في علاقات الانتاج الرأسمالية وبكونها الطبقة الثورية الوحيدة المؤهلة تاريخيا وموضوعيا لقيادة هدا التجاوز عبر قيادة الثورة الاجتماعية لتحرير نفسها وتحرير المجتمع ككل. والحتمية هنا لا تعني الحتمية الميكانيكية بل الحتمية بمضمونها المادي التاريخي كنتيجة منطقية لتطور قوى الانتاج وبلوغها مستو من التطور تدخل فيه في تناقض مع علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة فتصبح هذه العلاقات عائقا وقيدا أمام تطور تلك القوى وعندئذ ينفتح عصر الثورة الاجتماعية(مقدمة كتاب " مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" لماركس).ولن تحقق البروليتاريا مهمتها التاريخية تلك سوى بتنظيم صفوفها سياسيا أي ببناء حزبها السياسي وخوضها الصراع الطبقي ضد البرجوازية بشكل منظم وواع (سلاح التنظيم والوعي الطبقي). وقد توفق لينين على الخصوص بشكل ذكي وخلاق في استيعاب هذا الجوهر الفلسفي الثوري والعلمي للماركسية واعتماده في قراءته وتحليله للواقع الروسي وبلورة النظرية اللينينية للثورة التي أبرزت وأغنت الجوهر الثوري للماركسية وأصبحت في صلبه في وحدة لا تنفصم : الماركسية اللينينية .(لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية ولا نظرية ثورية بدون حركة ثورية).وهو ما تحقق فعلا مع ثورة أكتوبر الاشتراكية وما تلاها من ثورات.

إن الربط الجدلي بين الجانب المنهجي العلمي والجانب الفلسفي الثوري في الماركسية ضروري لاستيعاب جوهرها الحي . وهو ما أكدته مختلف تجارب الحركات الثورية الاشتراكية في التاريخ (الروسية والصينية والفيتنامية...).وهو ما يجب أن نستحضره نحن الماركسون/ات بإعطاء نضالنا بعده الثوري عبرالارتباط بالحركة النضالية للطبقة العاملة وحلفاءها و بناء حزبها السياسي الذي يقودها في صراعها من اجل التغيير الثوري.●

الشباب والانتخابات

زهير أسبع

مع اقتراب كل استحقاق انتخابي، يعود النقاش حول المشاركة السياسية إلى الواجهة، ويثار حول الموضوع الكثير من اللغط، ويتّخذ من نسبة مشاركة الشباب في العملية السياسية، مادة دسمة للأحاديث الحزبية والإعلامية، مدّعين أن الأرق يصيبهم بسبب "العزوف عن السياسة والانتخابات"، وفي هذا السياق لا بد من طرح بعض الأسئلة:

- هل يتعلق الأمر فعلا بالعزوف عن السياسة، أم بمقاطعة للعبة السياسية التي يقودها النظام؟

- هل هناك جهل بالسياسة وأهميتها من طرف الشباب، أم هو موقف شبابي من المؤسسات السياسية الرسمية برمتها؟

من خلال تتبع مسار العملية السياسية بالمغرب، وطبيعة الصراع الذي تخلله، يبدو واضحا أن الوضع الحالي، هو تحصيل حاصل، بعد سيرورة طويلة من تمييع العمل السياسي، وإغلاق الحقل السياسي في وجه القوى الجادة والمتطلعة إلى التغيير.

وعرف المغرب منذ بواكر الاستقلال الشكلي، بوادر بناء تجربة ديمقراطية، سرعان ما تم إجهاضها بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم التقدمية، تلاه القمع الأهوج للحركات المناضلة، خصوصا حركات اليسار الجديد، والحركة الاتحادية، بداية السبعينات، فكانت مرحلة تكشير النظام عن أنيابه بعد أن استعاد زمام المبادرة، ليقود حملة قمع هوجاء لاجتثاث أي فعل سياسي حقيقي، ويعمل بذلك على إقصاء أيّة وجهة نظر تخالف توجهاته، ويحرص على تزيين اللعبة السياسية الرسمية من خلال تأسيس مسخ من الأحزاب الإدارية، تفتقد لأي مشروعية سياسية أو مشروع وبرنامج مجتمعيين يميزها عن بعضها، فكان دورها الأساس هو تأثيث طقوس الطاعة والولاء، والتشويش على الكتلة الناخبة، وبلقنة المشهد السياسي، وتكريس الريع والمحسوبية والزبونية؛ مشهد سرعان ما سيتم تعزيزه بعد انتكاسة حكومة التناوب.

وتميزت العشرية الأخيرة، بالنكوص والالتفاف على مطالب حركة 20 فبراير المجيدة، بعد مناورة المخزن بإقرار دستور ممنوح، رفضه الشعب، وتسليط القمع على الحركات المناضلة، فنصّب، من جديد، وزارة الداخلية أمّا للوزارات، وكرس نظام الحكم الفردي المطلق، ومركز السلطات، وغاب ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ بينما تؤكد التعديلات المستمرة في القوانين والأنظمة الانتخابية، استمرار التلاعب بالإرادة الشعبية، عبر تكريس آليات التحكم في الخريطة السياسية، والعملية الانتخابية، من خلال تفصيلها على المقاس الذي يناسب أهواء النظام المخزني.

إن "العزوف" أو ضعف مشاركة المواطنين، والشباب خصوصا، في المؤسسات الرسمية المنتخبة، يدخل في إطار هذه التراكمات، بعد أن تشكلت القناعات بأن هذه المؤسسات تفتقد لأي صلاحيات فعلية، حتى تعمل على تنفيذ إرادة الناخبين، وتستجيب لتطلعاتهم، وتأكد ذلك، من خلال تفاعل هذه المؤسسات مع ملفات الحراكات التي شهدها المغرب خلال السنوات الأخيرة، أبرزها بالريف وجرادة..، إضافة إلى طريقة التعامل مع مطالب حركات المهمشين والتنسيقيات، من أساتذة ومعطلين وطلبة.. وغيرها.

إن هذه التراكمات، أوصلت الشعب إلى الاقتناع بأن هذه المؤسسات لا تملك في الواقع الصلاحيات التي تدّعيها، لأن صاحب السلطة الفعلي هو المخزن، ومن خلال هذه الحقيقة، هبّت فئات عريضة من الجماهير إلى التخلي عن الترافع المؤسساتي، والاتجاه نحو الشارع، كخيار أخير لإيصال مطالبها والتعبير عن تطلعاتها، ومنه تناضل من أجل حقوقها، وعبر ذلك، تم تشكيل أشكال مختلفة من التنظيم، أبرزها التنسيقيات، التي تمثل المظهر العام لأدوات خوض الصراع الطبقي خلال المرحلة الراهنة، وبذلك، تخلت فئات واسعة عن الأمل في التغيير من خلال المؤسسات التمثيلية، واختارت ممارسة السياسة عبر الانخراط في المبادرات الشعبية والتعبئة النضالية، ونجحت في حالات محدودة تحقيق مكاسب وفي حالات أخرى قمعها النظام، لكنها في الواقع تدخل ضمن التراكمات الأساسية للتغيير الديمقراطي.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول إن الجماهير الشعبية، وفي طليعتها الشباب، ليست عازفة عن الفعل السياسي وغير مؤطرة كما يروج الكثيرون، لكنها راكمت خيبات أمل من أحزاب متخاذلة من جهة، وضعف ومحدودية المؤسسات المنتخبة من جهة أخرى؛ وبسبب ذلك اتجهت الجماهير إلى مقاطعة ما سبق، والاتجاه صوب الشارع كشكل من الممارسة السياسة ورفض ما هو قائم.

وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن ممارسة السياسة أكبر وأشمل من الانتخابات، ولا يمكن اختزال العمل السياسي في الترشح للانتخابات من عدمه، فحتى مقاطعو هذه الأخيرة يقومون بفعل سياسي يعبر عن موقف الرفض لشروط هذه المنظومة السياسية، التي تتطلب تغييرات جوهرية، كما أن موقف ممارسة العمل السياسي يرتبط بتقديرات وتكتيكات خاصة بكل مرحلة معينة، وليست واقعا مطلقا وسرمديا، ولا يجب تسفيهه أو تبخيسه أو قمعه لأنه في نهاية المطاف يدخل ضمن ممارسة الحرية السياسية التي يناضل من أجلها كل الغيورين على الوطن.●

تفاعل كبير مع الموكب النسوي "التاريخي" في السودان

البيان النسوي: موكب نساء السودان

شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تفاعلا كبيرا مع مظاهرة حاشدة لنساء سودانيات في العاصمة السودانية الخرطوم يوم الخميس للمطالبة بحقوقهن.

وتجمع مئات النساء في حشد أطلقن عليه اسم "الموكب النسوي" وصفه البعض بالـ"تاريخي"، أمام مباني وزارة العدل بالخرطوم، وانطلق "الموكب النسوي" من وزارة العدل مرورا بوزارة الداخلية وصولا إلى مكتب النائب العام.

وقد صدر عن هذا الموكب النسائي هذا البيان التاريخي:

1 - ديباجة:

نحن النساء

نعرف كحقيقة أن النساء في السودان لسن كتلة متجانسة،

نحن ننتمي لمجموعات إثنية وطبقية وثقافية ودينية وقدرة جسدية متنوعة وأن تنوعنا يجب أن يكون مصدراً لقوتنا،

تجمعنا آمالنا في العدالة والمساواة والحرية والعيش الكريم، ونضالنا النسوي لتحقيق هذه الآمال،

ندرك أن اختلافاتنا وتنوعنا يعرضنا لمستويات متباينة من القهر بسبب تقاطع الأنظمة الذكورية مع أنظمة القهر الأخرى مثل التمييز العرقي والطبقي والقوى الجسدية،

نحلم بسودان خالي من التمييز، وطناً للنساء بما فيهن اللاجئات والمهاجرات، يحتفي بتنوع مجتمعاته، تنعم فيه النساء بالأمن والاستقرار والرفاه،

توحدنا أشواقنا للسودان الذي نريد، ومطالبنا التي لم تتراجع عبر العقود و تضامننا مع كل من يرزحون تحت الظلم نساءاً ورجالاً.

نحن النساء

نؤمن أن تجاربنا الشخصية اليومية هي بالأساس قضايا سياسية،

نعرف كحقيقة أن التمييز وعدم المساواة يبدأ من منظومة الأسرة وما يحكمها من علاقات غير متكافئة تحتل فيها النساء المراتب الدنيا،

كما أن جل أعمال الرعاية يقع على عاتق النساء، يقمن بها بلا اعتراف بالمساهمة الاقتصادية للرعاية في الأسرة وعلى مستوى الدولة والسياسات الاقتصادية،

وأن احتلال النساء للفضاء العام سواء كن قوى عاملة أو صانعات قرار لم يغير من الصورة النمطية أن العمل المنزلي مسؤولية وواجب النساء فقط.

ندرك أن ربات المنازل لسن عاطلات عن العمل ولولاهن لما قامت قائمة لمجتمعاتنا واقتصادنا،

كما نعي تماماً أن ترفع الرجال ومؤسسات الدولة عن أعمال الرعاية وتركها للنساء قد ضاعف من مسئولياتهن ووضع العراقيل أمام الكثيرات، معطلاً قدرتهن على الإنتاج والإبداع في مختلف مجالاتهن بما في ذلك قيادة التغيير السياسي،

نحن النساء

ندرك أننا لسنا أحراراً، لسنا مواطنات كاملات الأهلية،

إن علاقات القوى المختلة داخل الأسرة قد عرضت النساء لويلات من المظالم والقهر، جعلتهن رهينات لسلطة الأولياء من الذكور، قننت للعنف ضد النساء والفتيات، وعملت على إفقارهن من خلال حرمانهن من الحصول على الموارد وفرص التعليم والتدريب،

تستباح أرواحنا وأجسادنا في مساحاتنا الخاصة بمباركة السلطة السياسية والمجتمعية.

نحن النساء

عانينا من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة، تحولت أجسادنا لساحات معارك ينتصر فيها المنتهك وينهزم فيها أقاربنا من الرجال والعشيرة، وإن نجونا من القتل فقد فقدنا المأوى والمأكل، ودفعنا للبحث عن سبل لكسب العيش في بيئات وظروف لا تتناسب مع ما أعتدنا عليه،

عايشنا مآلات الحرب لسنوات، لذلك نحن معنيات بكيفية تحقيق العدالة والمصالحة، نحن معنيات بتعريف الأمن والسلم وإجراءاته، نحن معنيات بانتزاع حقوقنا في التعويض وجبر الضرر.

نحن النساء

باختلافاتنا، نعيش في حالة حرب دائمة، لسنا بأمان أو سلم وإن كنا نقطن في مناطق ينعدم فيها النزاع المسلح، إذ نعايش يومياً عنف النظام الذكوري المتمثل في سلطة الأسرة وسلطة الدولة، دون عقاب أو حساب.

نحن النساء

يمتد نضالنا لأجل المساواة والحياة الكريمة عبر السنوات، وندرك أنه لولا شجاعة الرائدات والتزامهن بالخط الثوري أن الدفاع عن حقوق النساء هو في الأساس مطالبة بحقوق الإنسان المتعارف عليها في القوانين الدولية والشرائع الدينية، لولا إقدامهن على تحدي القيم التمييزية البائدة، لما تمكنا اليوم من السير على خطاهن والعمل على تحقيق المساواة التامة وإلغاء كافة أشكال التمييز النوعي والطبقي والثقافي والديني والقدرة الجسدية.

نحتفي بالإرث النضالي الذي تركته الرائدات ونطمح في أن نترك إرثاً تفخر به الأجيال القادمة وتتمتع بثماره، أن نكون نموذجاً لصناعة التغيير وأن تصبح الممارسات والأفكار التمييزية ضرباً من ضروب التاريخ، وأن يكن النساء في قادم الزمان متمكنات يتمتعن بالمساواة في الأسرة وأمام القانون، في أماكن العمل وعلى كافة مستويات الدولة .

نحن النساء

نعلم أن كل لحظة تمثل الوقت المناسب للتغيير، فالتغيير ليس حدثاً معزولاً ولكنه عملية تراكمية متعددة المستويات، تتطلب الإرادة السياسية والضغط الشعبي، وسراط التغيير ليس مستقيماً بل تتكلله الانتصارات الصغيرة والخسارات والإخفاقات.

نحن النساء

ندرك أننا لن ننهزم، وأن الهزيمة تحدث فقط عندما نكف عن النضال.

2 - مطالبات البيان النسوي

لذلك، نحن النساء الموقعات على هذا البيان، تعاهدنا على العمل لتحقيق المطالب الآتية:

محور السياسات والتشريعات

- ضرورة مشاركة النساء في كافة مستويات الحكم بالمناصفة على الأقل، وتعديل قانون الانتخابات للسماح للنساء بالترشح بالإنابة عن مجتمعاتهن وليس فقط ضمن القوائم النسوية.
- ضمان مشاركة النساء الفاعلة في مباحثات السلام، وإعداد الترتيبات الأمنية وآليات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.
- إزالة كافة العقبات التي تحد من المشاركة السياسية الفاعلة للنساء، بما في ذلك ضمان المساواة داخل الأسرة وإنهاء التقسيم النوعي للعمل وتوفير مؤسسات الرعاية المدعومة من الدولة، وحماية النساء من العنف القائم على النوع والعنف الجنسي في الفضاء الخاص والعام بما في ذلك سياسات الحماية من العنف في المؤسسات السياسية.
- إلغاء كافة القوانين والسياسات التمييزية بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية، القانون الجنائي، قانون العمل وسن تشريعات وسياسات تجرم التمييز القائم على النوع. ونخص بالذكر:
- إلغاء سلطة ولاية الذكور أقاربهم على النساء وكافة تمظهرات المفهوم في القوانين والمعاملات والسياسات.
- مساواة النساء أمام المحاكم والاعتراف بالشهادة الكاملة في القضايا الجنائية.
- منح النساء الحق في استخراج الأوراق الثبوتية لأطفالهن وبالأخص منح الأمهات حق منح اسمهن لأبنائهن في حالة الأب مجهول الهوية أو فشل إثبات النسب.
- منح النساء الحق في التبني.
- منح النساء الحق في امتلاك الأراضي.
- منح النساء الحق في امتهان كل الحرف والمهن وضمان حصولهن على فرص التدريب الملائمة لذلك.
- تغيير تعريف الزواج وإنشاء الأسرة على مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات.
- منح النساء الحق في الطلاق وإلغاء الطلاق المنفرد من الرجال.
- ضمان حصول النساء على جزء من الثروة المتحصلة أثناء الزواج حتى في حالة الفراق، اعترافاً بمساهمتها الاقتصادية المتمثلة في مهام الرعاية.
- مساواة النساء في الميراث.
- سن تشريعات وسياسات حماية النساء من العنف في الفضاء العام والخاص وضمان معاقبة الجناة وإنهاء الإفلات من العقاب في جرائم العنف القائم على النوع والعنف الجنسي. ونخص بذلك:
- تجريم زواج القاصرات.
- تجريم الزواج القسري.
- تجريم العنف المنزلي سواء كان جسدياً أو لفظياً أو نفسياً.
- تجريم الاغتصاب الزوجي.
- تجريم حرمان الفتيات والنساء من التعليم وتوفير التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية.
- تجريم الحرمان من حرية الحركة.
- تجريم التحرش الجنسي في الشارع العام وفي أماكن العمل وإعادة تعريف مكان العمل ليشمل كل القطاعات المنظمة وغير المنظمة.
- تعديل قوانين الإثبات بما لا يسمح للجناة الإفلات من العقاب ووضع عبء الإثبات على الجناة وليس الناجيات.
- توفير الملاجئ للنساء المعنفات والخدمات الطبية والنفسية والقانونية للناجيات مجاناً.
- التوقيع والمصادقة وتوطين المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة النوعية مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (بروتوكول مابوتو)، واعتمادها كإطار تشريعي لتطوير التشريعات وسن السياسات.
- ضمان عدم تحيز القضاء ضد النساء والفتيات وتأهيل منفذي القانون للتعامل مع الناجيات من العنف القائم على النوع بحيادية وعدم تمييز.

محور السلام والعدالة الانتقالية

- تحقيق الإرادة السياسية للقضاء على العنف الجنسي كأداة للحرب، وتدريب القوات العسكرية على التعامل مع النساء في أماكن النزاع وسن قوانين تحاسب مرتكبي جرائم العنف الجنسي وإنهاء الإفلات من العقاب لمنسوبي الأجهزة الأمنية.
- ضمان إشراك النساء في تحديد كيفية تحقيق العدالة الانتقالية لضحايا النزاعات المسلحة.
- ضمان سلامة أمن الشهود في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العنف الجنسي في أماكن النزاع التي تم ارتكابها في النزاعات في مختلف أرجاء البلاد بما في ذلك النزاعات القبلية وهجمات المليشيات غير المعرفة خلال الفترة الانتقالية.
- محاسبة كل الجناة مرتكبي جرائم العنف الجنسي في مناطق النزاعات جنائياً وتحديد المسئولين سياسياً عن جرائم العنف الجنسي ومحاكمتهم عبر الآليات الدولية والإقليمية.
- ضمان إشراك النساء في عملية المصالحة الوطنية والمجتمعية.
- ضمان إشراك النساء في ترتيبات نزع السلاح وإنهاء مظاهر العسكرة وإعادة الدمج والترتيبات الأمنية التي تلي عملية السلام.
- منح النساء الحق في الحصول على التعويضات المادية ضمن برامج العودة الطوعية، وذلك بتوفير المساكن وسبل كسب العيش التي فقدت نتيجة للنزاعات.
- الاعتراف بالأثر النفسي للحروب على النساء وتوفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات من الحروب وتخليد نضالات ومعاناة النساء عبر النصب التذكارية.
- الاستثمار في تمكين النساء ضمن برامج التنمية المستدامة في مجتمعات ما بعد النزاعات.

محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- وضع سياسات اقتصادية تستجيب للنوع الاجتماعي.
- الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتوفير مؤسسات الرعاية المدعومة من الدولة.
- توفير مرافق وخدمات الصحة الإنجابية مجاناً في كافة أحياء وقرى السودان.
- توفير بيئة عمل صديقة للنساء.
- ضمان عدم التمييز في سوق العمل في القطاع العام والخاص.
- ضمان المساواة في حصول النساء على الموارد الاقتصادية وفرص التعليم والعمل.
- ضمان حق النساء في الريف في تملك الأراضي الزراعية والقطعان والاتجار العادل بالمحاصيل النقدية وغيرها من الموارد الطبيعية.
- توفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لكافة النساء العاملات في القطاع المنظم وغير المنظم.
- ضمان حق النساء في تكوين الجماعات العمالية والمهنية وإشراكهن في كافة الاتحادات والنقابات الحرفية والمهنية.
- تطوير مناهج تعليمية تدعم المساواة النوعية وتحتفي بالتنوع العرقي والإثني والثقافي والديني.

نحن الموقعات أدناه

نتعهد بأن نعمل على بناء حركة نسوية شاملة، تمثل النساء في السودان باختلافاتهن، قائمة على أخلاقيات التضامن والرعاية النسوية، تناهض التمييز النوعي والعنصرية والطبقية والاستعلاء الثقافي والديني وكراهية اللاجئات والمهاجرات والتطرف الديني و مظاهر العسكرة.

نتعهد بأن ننتهج المقاومة السلمية والعمل السياسي لأجل التغيير عبر مختلف آليات التشبيك والمناصرة والضغط، نحن النساء اللائي قدن إسقاط نظام البشير في ثورة ديسمبر المجيدة، ابتدرنا المقاومة قبل ذلك بعقود.●

تراجع النمو: الوجه الراديكالي للنضال البيئي

أنس ادوييب

يخلد العالم في 22 أبريل من كل سنة يوم الأرض (الخاص بالبيئة) وهي مناسبة يعبر فيها نشطاء المجتمع المدني عن دعمهم للقضايا المتعلقة بحماية البيئة ودائما ما يكون هذا اليوم مصحوبا بأشكال تظاهرية متنوعة. ترفع بمناسبة يوم الأرض مختلف الشعارات المعبرة عن مناهضة التلوث والمطالبة بالعدالة البيئية إلا أننا نلاحظ بعض المتظاهرين يرفعون لافتات تحمل رسم حيوان الحلزون يبدو أنه رمز إيديولوجي مصحوب بشعار يختلف عن باقي الشعارات المرفوعة وهو "لا يمكننا النمو في عالم منتهي". من هم هؤلاء المتظاهرون وما هي إيديولوجيتهم؟

هؤلاء المتظاهرون هم أنصار "تراجع النمو" وهو مفهوم سياسي واقتصادي واجتماعي ينتقد النمو الاقتصادي (الذي يقاس عبر الناتج الداخلي الخام) بصفته سببا للمشاكل التي تجنب الإنسان العيش بتناغم مع الطبيعة. تختلف الروايات عن أصل هذا المفهوم لكن ما هو مؤكد هو دور تقرير أنجزه نادي روما (منظمة دولية غير حكومية تأسست في سنة 1968 تضم عددا من العلماء في مختلف المجالات وكذلك بعض السياسيين وبعض المختصين في مجال الصناعة من أجل مناقشة المشاكل المعقدة التي تواجهها المجتمعات) يحمل عنوان "حدود النمو" (صدر في سنة 1972) في تكون هذا المفهوم بحيث كان سباقا في ربط النمو الاقتصادي بالمشاكل التي تواجهها البيئة.

أول من استعمل مصطلح تراجع النمو هو الصحافي أندري غورز بحيث وظف المصطلح في مقال كتبه في جريدة لو-نوفيل-أوبسيرفاتور بتاريخ 19 يونيو 1972 حيث قال (هل التوازن العالمي، الذي يعتبر "تراجع النمو" شرطا للإنتاج المادي، يتوافق مع بقاء النظام؟) لكن يعتبر عالم الرياضيات وعالم الاقتصاد نيكولاس جورجيسكو-روغين المؤسس الفعلي لهذا المفهوم [رغم أنه لم يوظف أبدا مصطلح تراجع النمو في أعماله إلا أن المؤرخين جاك غرينفالد وإيفو رينس حاولا تجميع أعماله في كتاب يحمل عنوان "تراجع النمو: الأنتروبيا وعلم البيئة والاقتصاد" (صدر في سنة 1979)] بحيث انتقد نمط الإنتاج الكلاسيكي المبني على المبدأ الميكانيكي في الفيزياء (المبدأ الذي أسسه عالم الفيزياء إسحاق نيوتن) ويقصد بذلك صناعة منتوجات لا يمكن أو يصعب إعادة استعمالها بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية [لاحظ على سبيل المثال أن طريقة صناعة الحواسيب المشتتة والمنتشرة عبر الكوكب تجعل من استخراج المواد الأصلية التي صنعت بفضلها تلك الحواسيب (خاصة المعادن) مستحيلا وبالتالي يستمر استهلاك تلك المواد في الصناعة حتى تختفي من الوجود بعد حقبة زمنية] ولذلك أخذ بعين الاعتبار "القانون الثاني للديناميكا الحرارية" [قانون يعتمد على الأنتروبيا (القصور الحراري) الذي يعني تفاعل مادة مع مادة أخرى حسب حرارتهما الداخلية وحرارة المحيط الذي يساهم كذلك في تفاعلهما مثل تفاعل سائل مع سائل آخر داخل غرفة تتمتع بدرجة حرارة معينة ﷺ بصفته مدخلا من أجل تحويل الإنتاج من نمطه الكلاسيكي إلى نمط بديل ومعتمد على إعادة استعمال نفس المنتوجات عبر استخراج المواد المكونة لها أي إعادة المواد المكونة لمنتوج معين إلى صفتها الأصلية عن طريق فصلها عن بعضها البعض (مثل فصل الحبر عن الماء الممزوجين عبر التسخين والتقطير).

لا يعتبر جورجيسكو-روغين مؤسسان لمفهوم تراجع النمو من منظور اعتباطي لأنه انتقد النمو الاقتصادي بشكل راديكالي على عكس كل المفكرين الذين تناولوا الموضوع عبر التاريخ بحيث شكك في نجاعة أي شكل من أشكال النمو الاقتصادي حتى الأشكال التي تساهم في تقليص حدة استهلاك الموارد الطبيعية مثل الاقتصاد المعتمد على إعادة تدوير النفايات ولذلك يعتبر جورجيسكو-روغين مؤسسا بل ملهما لحركة إيديولوجية تحمل اسم المفهوم ذاته ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي تتميز بمناهضتها الشرسة للرأسمالية بحيث انخرطت في مختلف النضالات أبرزها مناهضة الاستعراض الإشهاري للمنتوجات بهدف الحد من انتشار ثقافة الاستهلاك (يمكن الرجوع لكتاب "نيكولاس جورجيكسو-روغين: من أجل ثورة الاقتصاد البيولوجي" لعالم الاقتصاد أنطوان ميسيمير من أجل التعمق أكثر في الموضوع).

من المحتمل أن يصاب القارئ بالدهشة عند معرفته لإيديولوجيا تنبذ النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشرا للثروة التي تخلقها الدول والذي يعتبر من المسلمات التي من الصعب إيجاد أشخاص في أي مكان بالعالم ينبذونه لكن ما يجب على القارئ معرفته هو أن هناك حججا ترتكز عليها هذه الإيديولوجيا من أجل إثبات صحتها وهي:

- من الناحية البيئية؛ ساهم المجال الصناعي بقوة في وصول الأزمة البيئية إلى شكلها المتوحش الذي نعرفه اليوم بحيث تسبب هذا المجال في نشوء ظاهرة الاحتباس الحراري (ارتفاع درجة حرارة الكوكب بشكل غير معهود بسبب مختلف الغازات مثل أكسيد الكربون والميثان) بسبب الغازات التي تنتقل من المعامل الصناعية إلى الغلاف الجوي مما أدى إلى تقلص التنوع البيولوجي وتدهور الوضع الصحي بسبب استنشاق تلك الغازات بالإضافة إلى إنهاك الموارد الطبيعية،

- من الناحية الاقتصادية؛ يعتبر النمو الاقتصادي سببا في مشاكل تتمثل في استغلال الإنسان بصفته يد عاملة بمختلف الطرق ولو على حساب سلامته الجسدية والنفسية من أجل تحقيق النمو المنشود بالإضافة إلى الحل "التنمية المستدامة" (شكل من أشكال النمو الاقتصادي "الصديقة للبيئة" تبنته الأمم المتحدة رسميا عبر تقرير صدر في سنة 1987 يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك") الذي يعتبر متناقضا لأن من المستحيل فصل النمو الاقتصادي كيفما كان شكله من استغلال الموارد الطبيعية والكائنات الحية من ضمنهم الإنسان،

- من الناحية التكنولوجية؛ يعد التقدم التكنولوجي الذي يبهر المجتمعات ويعدهم بالرفاه عاملا رئيسا في تطور الصناعة الملوثة والمكلفة لكمية ضخمة من الموارد الطبيعية وهذا لا يعني التخلص من أي شيء يتعلق بالتكنولوجيا بل إعادة النظر في الصناعة التكنولوجية الضخمة (المعروفة باسم "هاي-تيك") وإيجاد بديل ملائم للتوازن البيئي والديمغرافي،

- من الناحية السياسية؛ تعتبر المشاريع التنموية المخطط لها من قبل الدولة في الغالب مشاريعا غير ديمقراطية وغير شعبية لأنها بطريقة أو بأخرى تخدم مصالح طغمة من البورجوازيين والبيروقراطيين ويستفيد المجتمع من فتات ما حصلت عليه تلك الطغمة وتعد طبيعة تلك المشاريع دليلا على ما ذكرناه مثل المخططات الزراعية التي يستفيد منها حصريا ملاك الأراضي الفلاحية الكبار والمسؤولون الحكوميون المباركون لها مقابل تلويث التربة بالمبيدات وتقليص خزان المياه الجوفية وإنهاك طاقة العمال الزراعيين بثمن لا يناسب الجهد المبذول.

تطور مفهوم تراجع النمو عبر مرور السنين وظهر عدد من مفكرين ساهموا في تطويره أبرزهم عالم الاقتصاد سيرج لاتوش وخلقت حركة "تراجع النمو" رموزا تقوي الإحساس بالانتماء الإيديولوجي (مثل رمز حيوان الحلزون). هناك من بين أنصار الحركة من اختاروا الانخراط في العمل الحقوقي والسياسي عبر الالتحاق بجمعيات وأحزاب سياسية تميل إلى إيديولوجيتهم (غالبا ما تكون تلك الأحزاب يسارية) وهناك من أسسوا حزبا خاصا بهم (حزب من أجل تراجع النمو الذي تأسس في فرنسا في سنة 2006 وجعل من القضية البيئية ومناهضة الرأسمالية ركنين أساسيين). ●

تطور مفهوم تراجع النمو عبر مرور السنين وظهر عدد من مفكرين ساهموا في تطويره أبرزهم عالم الاقتصاد سيرج لاتوش وخلقت حركة "تراجع النمو" رموزا تقوي الإحساس بالانتماء الإيديولوجي (مثل رمز حيوان الحلزون). هناك من بين أنصار الحركة من اختاروا الانخراط في العمل الحقوقي والسياسي عبر الالتحاق بجمعيات وأحزاب سياسية تميل إلى إيديولوجيتهم (غالبا ما تكون تلك الأحزاب يسارية)...

يوميات في مدينة الجنون

جواد ذو الهمة

كنت أمر على بابها بين الحين والآخر وأعجبت باسمها لأنه لعالِم كبير، عالِم كان رائد علم الاجتماع...

كانت جل جولاتي في عالم الخوف والنشل و(الساطور).. تنتهي بلوحات يعجز المجانين أنفسهم عن رسمها.

تمر السنوات مسرعة وتتوالى الأيام بخطى ثابتة نحو مستقبل طالما أجلت معالمه وكبحت الشوق إليه، لكن قنينة الماء لا يمكن أن تفرغ سوى الماء، والانسان ابن بيئته كما يقول هذا الرائد الذي كان في صف العقلاء لكنه استقر في بلد الجنون...

في يوم معين... من شهر.. ما في سنة محددة، التحقت ببلدة العقلاء كي أخفف من جنوني الذي أصبحت تبعاته تتجاوزني نحو الأهل والأحبة..

وصلت للبلدة واسترجعت في ذاكرتي كل السبل التي تؤدي إلى الهدف الجديد الذي اختارته الأقدار قبل المواقع... ركبت عربة زرقاء من شارع مملوء بالسيارات والشاحنات التي لا تصلح سوى لاحتواء الحيونات المتشردة عند الصقيع... نزلت من السيارة الأجرة ووقفت لبرهة أشاهد الوفود التي يخيل لي أنها تنظر لي وحدي دون الآخرين... ثم تحركت نحوها ... وأمام ناظري يوجد البشر والحجر والحيوان لكل شي في بلدة الجنون حضور ...

باب بلون معين وبحجم يسمح بمرور سيارتين ، خطوت خطواتي الأولى نحو معقل العقلاء والأدباء..

توجهت نحو مكان يبدو مختلفا عن كل شيء إلا تشابه بسيط يربطه بعامود يتوسط ساحة بها علم أحمر بنجمة خماسية.. يذكرني بأجواء الأحد والديربي بين الرجاء والوداد، وكأن هذا العلم هو الدليل الأول على أهمية تلك البناية المستطيلة ..

كنت كالعائد من سوق الاثنين أسلم على الغادي والرائح والقادم والراجع والأستاذ والأب والحارس وبعض المجانين أمثالي الذين عرفوا أخيرا أن علاجهم لا يتم إلا داخل أسوار مدرسة العقلاء..

أصادف رجلا:

-من فضلك :

الرجل: نعم مرحبا لا شك أنك المجنون الجديد في مدرستنا ؟

لا أعلم كيف عرف أني المجنون الجديد ربما لأن أصحاب مدرسة العقلاء ذوي ذاكرة قوية.

- نعم وقد جئت بحثا عن توقيع محضر الالتحاق...

الرجل: تفضل المكتب الأخير على يسارك..

يتابعني بعينيه ثم برجليه وفجأة بفمه:

الرجل: مليكة هذا هو المجنون الجديد بالمؤسسة..

يغادر الرجل ويتركني في حيرة من أمري ...

ما هذه الحفاوة التي يستقبلون بها المجانين؟ أيعقل أن يكون من أجل استمتاعهم بالمجانين الجدد؟ الذين لا يرفضون لهم أي طلب ؟؟ تتداعى العديد من الأسئلة...

تقاطعني الكاتبة:

مليكة: تفضل خذ هذه مواقيت حصصك والأطباء الذين سيشرفون على علاجك

- شكرا لك

تناولت أوراق الاعتماد وأخذت أملؤها ، ثم سلمتها الأوراق وسألت عن أول موعد لي مع الأطباء وغادرت ...

وقد كانت حصتي الأولى مع 15 طبيبا قبل أن يقدموا لي تخصصاتهم كشفوا لي عن المعنى الحقيقي للجنون...●

الشلال الأحمر المراق على الخارطة؛

عائشة جرو

الشلال الأحمر المراق على الخارطة؛
دمنا
كل تلك النجمات
قرانا والمدن التي برقت بحلم ما
ثم انطفأت فاخضرت وشما
على ذقن امرأة ريفية و جبين امرأة من آيت عطا.
وكل ذلك الهديل صوبه نحونا أبي من الخندق
أعرف تلك الحمائم إنها؛
حناجر الحرية
تعلمنا معنى ان تريق دمك فتنبت الأرض.
تغني:
ازرع ما شئت في من الشهداء
واحصد الكرامة!
كل هذه السدود سرقت عرق
الواحات شربت روح النخيل
هجرت بيوضا الى الحدود
وفقست فيالق أطفال جنود ؛
خذ البنادق اقتل انت طفل مغوار
احرس أولادي وهم يدرسون
وهم على المسبح وعلى متن طائرات حقيقية أيها الورقي ،
كن بناء
ذي ناطحات سحابي، قصوري مصارفي
مصارف البلاد الصحية بانتظارك ؛
هنا بعض جفاف بالخريطة
أرق من دمك ومن دم بلدتك
ومن البلدات المجاورة، إفقأ كل عين فوارة
قطر كل ما في جوف أرضي بحري جوي وسمائي
وأنا سأعيرك للعواصم الصديقة
لازال هناك ما يمتص من دمك أيها الصالح
لنبني من أضلاعك هنا وهناك
ابناؤك على خطاك وأبناكي لأبنائي
الآن ومن بعدي !
أعصر كل الدم على متن قرش او قارب ليلي
تسلل او مت
لوح بصورتي إن نجوت حين أستجم خارجا!
امنحني كل ما تبقى أيها الشاحب
كي يستمر تدفق الدم على الخارطة .
اعرف أنك لا تريد أن تسقط شهيدا
لكني انا أريدك حيا او ميتا ؛ ألم تتعلم أن الكفاح
فرض ؟!
سأقيم حفلا يليق بي رايتي كفنك
ورايتك منكسة
سأعلق على صدر أحفادك أوسمة
تغطي ثقوب الرصاص ...
لا تنس قبل أن تموت وصيتي
تبرع بأعضائك واعضاء ابنائك وأحفادك لمستشفاياتي
كن وطنيا مت وطنيا!

الثقافة والتغيير

ألا سحقا للمتنطعين !

نور الدين موعابيد

ربما كنت أشرت، في مقال سابق، إلى أن مما احتفر له أخاديد ، بعيدة الغور قولهم:"إن الذي يعرف كثيرا ، يغفر كثيرا"، وعند بعضهم هذا التَنبيه: "اشبعْ، ثم تفلسف." وحُق أن أضيف، دونما أدنى مواربة، أن "الكم--البؤرة "هو ذلك المتحول إلى "كيف"؛ إذ من اقتضاءات الكفاية الثقافية المراكمة(قوانين الجدل).

تفيد المادة المعجمية أن تنطعَ: أكل كثيرا.. وتنطع في:-1 كلامه: تفصح فيه.-2 الشيءِ:بالغ فيه وتكلف..-3 عمله:تحذقَ فيه..

وأكاد في هذه العجالة أحتفي بالتنطع الذي ليس تجريا أن يكون هو :الزعم، الادعاء والتعالم المستهجَن من قِبَل تنسيب المعرفة المعاصرة لاسيما في خصيصتيْها: تعدد الاختصاصات وتداخلها، بالإضافة إلى أن من معاول تلك الثقافة ثنائية: الهدم/البناء، التي تحصّن الذات العارفة.

من طرائف الثقافة الملتحية، أن الكاتب السلفيّ غالبا ما يذيل كتاباته ب"والله أعلم"، و قل القول نفسه بالنسبة إلى الشافعيّ القائل: "كلامنا صواب يحتمل الخطأ، وكلامهم خطأ يحتمل الصواب..". ويؤثر عنه أنه رفض الإفتاء في قضية، (فعاتبه) أحدهم: "إفت يا إمامنا"، فسوّغ رفضه بقوله: "أخشى إن أنت مضيتَ أتانيَ جواب آخر."

لهذا وذاك يحتفظ "النقد الذاتيّ" بكفايته المنهجية بعيدا عن التخطئة المرَضية، التي تغدو عرقولا (عائقا) تعصف ريحُه بالحفز والتوثيب. ويمكن أن يتواطأ التقعر والادعاء، لذلك يضاف إلى مصطلحات معينة حرفُ "الواو" تحذيرا منهما،فيقال"سلفويّ"، "سياسويّ"، "اقتصادويٌ"..للدلالة على منظور تحقيريّ ينضح بالسخرية التي ليست من فصيلة السخرية- الآلية المعتمدة في الأجناس الأدبية(الرواية، مثلا)

وأذكر أن من بين ما قاربه أحد أعداد مجلة عربية: "انهيار اليقين في العلوم الحق(الدقيقة)"،فما بالنا بالعلوم الإنسانية حيث "الخصمُ"

و "الحكمُ" سيان ؟!

أختم هذه المساهمة بما قاله الشاعر الظريف: الحسن بن هانئ" أبو نواس"، في همزيته ردا على النظام المعتزليّ، بعد أن لامَ شربَ الشاعرِ الخمرةَ:

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

فسحقا للمتنطعين، المتحذلقين، المتفيقهين في كل آن وحين..!!

ومطلع القصيدة هو ما ردده عالم باحث، كان قد اكتشف أن الجراثيم تعالج الجراثيم:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء

وداوني بالتي كانت هي الداء

موضع الشاهد بالنسبة إلى العالم، المكتشف هو العجز(وداوني بالتي كانت هي الداء)، حيث جانس أبو نواس جناسا ناقصا(داو/الداء) موظفا ثنائية ضدية(هي طباقُ إيجاب): (داوِ # الَداء) بين فعل واسم.....

أما البحر الشعريِ الذي ركن إليه الشاعر فهو بحر البسيط، لأن له سباطةً وحلاوةً توائمان الموقفَ الخمريّ.

تلكم كانت أفكارا عنّ لي تقاسمُها وهي بعيدة --البعد كله-- عن أيّ قصد وعظيّ، إرشاديّ بما أنها من القلب إلى القلب..

فإن حفّت بالسويداء فلصاحبها أن يبتهج، وإن لم تصب فليعد كرة أخرى.

أبريل 2021

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه للهشاشة في الشغل، الرفيق مراد النعيمي المنسق الوطني للسكرتارية الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي العمومي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي FNE وهو شاب ولج كآلاف من الشابات والشباب هذا المجال الذي يجسد شكل من أشكال الهشاشة في الشغل رغم أهمية ونبل وصعوبة المهمة المسندة إليهم والمتجلية في التعامل مع فئة من الأطفال في مرحلة أساسية لتشكل شخصيتهم وفي تنشئتهم الاجتماعية...

مطلبنا الأساسي هو الإدماج في سلك الوظيفة العمومية

1 – تعتبر فئة المربيات والمربيين، بالمنظومة التعليمية، من أكثر الفئات تجسيدا للهشاشة الشغلية هل لكم أن توضحوا أهم المشاكل والمعاناة التي تواجهها؟

بداية أشكر جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة واختيارها موضوع التعليم الأولي وإتاحة فرصة لنا للنقاش حوله وبسط مشاكله البنيوية والتدبيرية.

إن انعدام الاستقرار المهني هو المشكل الذي يختزل كل المشاكل التي تعانيها المربيات والمربين في التعليم الأولي، وينعكس ذلك نفسيا على العاملات والعاملين بهذا القطاع.

ويمكن تحديد أهم المشاكل التي تعانيها هذه الفئة في ما يلي:

– هزالة الأجور، التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 2638 درهم؛

– تهديدات رؤساء الجمعيات بالطرد عندما يتم رفض تعسفاتهم؛

– تأخر صرف الأجور لمدد طويلة بسبب اعتماد نظام الأشطر؛

– عدم مراقبة الأكاديمية لمدى الالتزام بالعمل بدليل المساطر وفق المقرر الوزاري الخاص بدعم مشاريع الجمعيات المكلفة بتدبير التعليم الأولي، والمذكرات الوزارية ذات الصلة خاصة المذكرة 847/20 الصادرة بتاريخ 28 دجنبر 2020 في شأن ضمان الحد الدنى للأجور؛

– استغلال مربيات ومربي التعليم الأولي، فبالإضافة إلى وظيفتهم في التدريس وما يرتبط بها من إعداد وتدخلات صفية، فالجمعيات تفرض عليهم العمل على تنظيف الأقسام والمراحيض والساحة وفرض مهام التواصل لاستقطاب تسجيلات جديدة وغيرها من المهام الإضافية؛

– ممارسة بعض رؤساء الجمعيات لضغوط على هذه الفئة من المربيات والمربيين قصد إجبارهم على تقاسم الأجور كشرط لتجديد العقود؛

– عدم تحمل المديريات الإقليمية لمسؤوليتها أمام تعسفات وتماطل الجمعيات وإخلالها بالتشريعات في مجال التعليم الأولي، خاصة أنه لا يمكن الحديث عن أي إصلاح دون توفير الشروط الجيدة للمربيات والمربين لتحقيق الجودة بهذا القطاع.

1 تقوم هذه الفئة بمهمة أساسية في تنشئة الأطفال في مرحلة أساسية لتشكل شخصيتهم وتتميز بالتنوع في التكوين وفي الديبلومات، هل تعتقد أن تكوينها الأساسي يؤهلها للقيام بمهامها وهل تستفيد من التكوين المستمر الضروري لذلك؟

أصبح قطاع التعليم الأولي في السنوات الأخيرة يعرف ولوج عاملات وعاملين من الشباب من ذوي الشواهد الإجازة، الماستر، دبلومات تقني متخصص، باكالوريا...)، لذلك فتكويناتهم الأساسية تسمح لهم بمزاولة هذه المهمة مع تعزيزها طبعا بالتكوينات المستمرة التي يتم تنظيمها من قبل وزارة التربية الوطنية عبر المديريات الإقليمية وخلال فترات، دون أن ينتقص ذلك من المربيات والمربين الذين زاولوا هذه المهنة منذ سنوات وكسبوا تجربة مهمة ينبغي استثمارها في تأطير الجيل الجديد خاصة فيما يتعلق بالتجربة والممارسة المهنية.

1 دعت تنسيقيات مربيات ومربو التعليم الأولي إلى عدة إضرابات وأشكال نضالية، ووجه بعضها بالمنع والقمع هل لكم أن توضحوا أهم مطالبكم وسبل تحقيقها؟

الملف المطلبي لمربيات ومربي التعليم الأولي كان دائما في صلب اهتمام الجامعة الوطنية للتعليم FNE توج بعقد الملتقى الوطني الأول لمربيات ومربي التعليم الأولي الذي يهدف إلى تنظيم هذه الفئة وإعدادها للنضال من أجل الدفاع عن ملفها المطلبي وإنهاء الاستغلال الذي تعانيه. هذا الملتقى أفرز سكرتارية وطنية للتعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي يوم 4 مارس 2021.

ما نطالب به كسكرتارية وطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي جاء في بلاغ الملتقى الوطني وفي رسائل المكتب الوطني للجامعة يمكن إجماله في المطلب الأساسي هو الإدماج في سلك الوظيفة العمومية. أما المطالب الأخرى الجزئية فنعتبرها لمرحلة انتقالية قبل الإدماج

بعد التأسيس عرفت مجموعة من المديريات دينامية نضالية بتأسيس الفروع الإقليمية أولا ثم بتنفيذ وقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية. وعلى سبيل الذكر بكل من قلعة السراغنة وأزيلال والرباط والصخيرات تمارة والوقفات أمام الأكاديميات الجهوية، كما تم حمل الشارات لمدة أسبوع في فترات والمشاركة في جميع المحطات التي تدعو لها الجامعة الوطنية للتعليم، كان آخرها الوقفة الاحتجاجية بالرباط المركزة والتي تم التعامل معها بالقمع والمنع ونالت المربيات نصيبهن من الركل والرفس إلى جانب فئات أخرى كانت حاضرة يوم 16 مارس 2021 أمام وزارة التربية الوطنية بالرباط. هذا ناهيك عن التصريحات الإعلامية التي نشرح فيها مطالب هذه الفئة وهذا الحوار مع جريدتكم مثال لذلك، ونشكركم جزيلا على تناول هذا الموضوع الذي يرتبط بفئة مستغلة استغلالا فاحشا وتعيش وضعية الهشاشة بكل تجلياتها.

وما نطالب به كسكرتارية وطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي جاء في بلاغ الملتقى الوطني وفي رسائل المكتب الوطني للجامعة يمكن إجماله في المطلب الأساسي الذي هو الإدماج في سلك الوظيفة العمومية. أما المطالب الأخرى الجزئية فنعتبرها لمرحلة انتقالية قبل الإدماج وهي على سبيل المثال لا الحصر:

– توفير شروط العمل مناسبة؛

– رفع يد الجمعيات على التعليم الأولي والتحكم فيه؛

– إلغاء عقود الإذعان مع الجمعيات؛

– سن أجور محترمة للحد الأدنى المحدد بمدونة الشغل وجعلها شهرية عوض نظام الأشطر المعمول به حاليا؛

– التصريح بالمربيات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

– تمكينهم من الاستفادة من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية.

ولتحقيق هذه المطالب المشروعة نحن على تواصل دائم مع المربيات والمربين وفي تنسيق مع المكتب الوطني للجامعة ومكاتبها الجهوية والإقليمية والمحلية قصد تسطير معارك نضالية خاصة بهذه الفئة، التي يجمع منتسبوها على ضرورة النضال كخيار من أجل انتزاع المطالب في ظل لامبالاة وزارة التربية الوطنية بمشاكل هذه الفئة من التعليم العمومي.●

الجبهة المغربية ضد التطبيع تخلد يوم الأسير الفلسطيني

تحل ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، والتي توافق هذه السنة السبت 17 أبريل2021، في وقت يشتد فيه التآمر على الشعب الفلسطيني في محاولة لتصفية قضيته ولجم مقاومته للاحتلال الصهيوني الاستيطاني العنصري، الذي تفاقمت جرائمه وكبر نفوذه في المنطقة بالموازاة مع تسارع وتيرة تطبيع العديد من الأنظمة الرجعية والمستبدة معه؛ وفي الوقت كذلك الذي يواصل فيه الاعتقالات التعسفية الجماعية وانتهاكه الواسع والممنهج لحقوق الفلسطينيين/ات ولكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص ما يتعلق بالأسرى والأسيرات والمعتقلين/ات الفلسطينيين/ات، حيث تمتلئ سجون الكيان الصهيوني الاستعماري بما يفوق 4500 أسيرا وأسيرة، من بينهم أطفال ونساء وصحفيون/ات ومدافعون/ات عن حقوق الإنسان وأعضاء بالمجلس التشريعي الفلسطيني، وعددًا منهم سجنوا لأجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة، كما نجد من بينهم من مضى على اعتقالهم أزيد من 20 سنة متتالية، ضمنهم 13 أسيرا قضوا في الاعتقال أكثر من 30 سنة.

إن الكيان الصهيوني العنصري لا يتوانى في الاستهتار بكل الشرائع السماوية والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية التي تنص على حماية الأسرى ومعاملتهم بشكل إنساني، بل إنه يعرض الأسرى الفلسطينيين لهجمة منظمة تطال كافة مناحي حياتهم، بهدف كسر إرادتهم وزرع الرعب في أنفسهم وإرغامهم على قبول ما تريده مصلحة سجون الاحتلال دون أي اعتبار لإنسانيتهم أو مراعاة لأي من قوانين البشر وحقوق الإنسان، مما تعتبر انتهاكات وجرائم حرب يجب أن يتوقف عندها العالم، ويحاسب مرتكبيها، بصفتهم مجرمي حرب يستحقون الملاحقة والمحاكمة وعدم الإفلات من العقاب في هذه الجرائم ضد الإنسانية.

وبالرغم من تفشي كوفيد19-، استمرت سلطات الاحتلال في عمليات الاعتقالات التعسفية الجماعية والممنهجة للفلسطينيين/ات ودون أن تعمل على توفير أدنى متطلبات الرعاية الصحية مما تفرضها ظرفية الجائحة، لا سيما أن من بين الأسرى العديد من القُصر والمصابين/ات بأمراض مزمنة. كما أنها أوقفت كافة الزيارات العائلية والقانونية للأسرى والأسيرات، وأرجأت كافة إجراءات المحاكمة في المحاكم العسكرية، وتوقفت عن تقديم الأسرى الفلسطينيين/ات الذين يقبعون في مراكز الاحتجاز والتحقيق للمحاكمة، مما يعتبر انتهاكا لحقوقهم/هن في الحرية والأمن الشخصي وفي محاكمة عادلة وسريعة، علاوة على ذلك، منع الاحتلال الأسرى الفلسطينيين من الاجتماع بممثليهم القانونيين ومحاميهم، بما يعمق عزلتهم ويمنع الوقوف على أوضاعهم الصحية وأوضاع السجون بشكل دقيق...

وعليه، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تؤكد على:

1. المطالبة بالإطلاق الفوري والعاجل لسراح كل الأسرى والأسيرات القابعين/ات في سجون الاحتلال، وتوفير الرعاية الصحية الواجبة لهم خصوصا في ظل انتشار وباء كوفيد19-، بالإضافة إلى المعتقلين/ات إداريًا والذي يعتبر اعتقالهم/ن مخالفًا للقانون الدولي؛
2. وجوب حصول الأسرى والأسيرات والمعتقلين/ات على مستلزمات النظافة الشخصية والمعقمات، وضمان استمرار التواصل مع عائلاتهم/ن وممثليهم/ن القانونيين، وكذلك مواصلة زيارات السجون ومراكز الاعتقال وتقديم المعلومات لعائلات الأسرى والأسيرات...؛
3. دعمها ومساندتها لعائلات الأسرى في محنتهم، خاصة عائلات الأسرى الذين يعانون من عاهات، كحالة السجين منصور شحاتيت الذي أفرج عنه مؤخرا في حالة صحية مزرية وهو فاقد ذاكرته، أو الأسرى الذين لم يبق من عائلاتهم من يحتضنهم بعد وفاة والديهم .....
4. المطالبة بإلغاء عقوبة الحبس والعزل الانفرادي بصفتها ممارسات تعد من أنواع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المحرمة دوليا،
5. اعتبار الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون بسجون الاحتلال جرائم حرب ضد الإنسانية تستوجب المتابعة والمحاكمة وعدم الإفلات من العقاب؛
6. رفض قرار التطبيع الخياني للنظام المغربي، وأي شكل من أشكال العلاقات للحكومة المغربية وغيرها مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري عدو الإنسانية،

الرباط في 16 أبريل 2021

اتفاقيات التطبيع لن تغير الشعوب

حركة BDS: تحالف الاستعمار مع أنظمة القمع يزيد أهمية توحيد النضالات

دعت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها الـ(BDS) إلى مزيد من التشبيك والتحالف بين حركات وحملات المقاطعة ومقاومة التطبيع وبين الحملات المناضلة من أجل حقوق الإنسان والكرامة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقالت حركة المقاطعة في بيان لها، اليوم الأربعاء: إن التحالف المتزايد بين النظام الاستعماري والأنظمة القمعية وآخرها المغربي، يزيد من أهمية وضرورة توحد وتقاطع كافة النضالات من أجل العدالة والحرية والكرامة.

وأدانت الحركة حالة الصمت على المستوى الرسمي وتماشيه مع تعزيز التطبيع بين النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري الإسرائيلي والأنظمة العربية الرجعية.

ودعت"كافة شعوب المنطقة من المحيط إلى الخليج لتصعيد وتكثيف حملات المقاطعة ورفض التطبيع. فقد تستطيع الأنظمة الديكتاتورية توقيع اتفاقيات تطبيع مع الاحتلال، لكنها لن تستطيع تغيير الرأي العام الشعبي المقاوم".

وأكدت أن النضال الفلسطيني والعربي والعالمي هو نضال "ضد نظام الاستعمار- الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي الصهيوني وضد كل أشكال الظلم والاضطهاد، وليس ضد أي دين أو عرق".

وأوضحت أن هذا "جليٌ في أسس نضالنا الوطني وفي انخراط عشرات المنظمات اليهودية التقدمية، الرافضة للصهيونية، في حركة المقاطعة".

وأضافت "لم يكُن انضمام النظام المغربي إلى مسلسل التطبيع والتحالف مع العدوّ الصهيوني مفاجئاً ولا غريباً، بالنظر إلى التاريخ الطويل من العلاقات السرية والعلنية التي تربط النظام المغربي بالنظام الاستعماري الإسرائيلي وقيادة الحركة الصهيونية، وفي ضوء الإعلانات المتكرّرة لعدد من المسؤولين الأمريكيين والصهاينة عن استعداد عدد من الأنظمة العربية للانخراط في مسلسل التطبيع".

وبيّنت أن "هذه العلاقات، التي تطوّرت في عدد من المجالات السياسية والأمنية والاستخبارية والعسكرية على مرّ العقود الماضية، كانت دائماً تفتقر للشرعية الشعبية، إذ عارضتها ولا تزال الغالبية الساحقة من القوى والأحزاب والنقابات والمنظمات الممثلة للشعب المغربي. فالشعب المغربي، الذي لطالما اعتبر إسرائيل عدوّته كما هي عدوّة كل شعوب المنطقة، كان قد نظّم أكبر التظاهرات التاريخية دعماً لـ فلسطين بعد المجازر الإسرائيلية المتكرّرة في غزة، ولطالما وقف قولاً وفعلاً مع نضال الشعب الفلسطيني".●

من وحي الأحداث

اللحاق بالركب مثل الجري وراء السراب

التيتي الحبيب

يدعو الكثير من المثقفين البرجوازيين الليبراليين وحتى اليساريين الاشتراكيين إلى تسريع الخطو للحاق بركب الحضارة التي تقودها أوروبا وأمريكا الرأسماليتين. ولهذا لا يكفون عن الاعتقاد والقول أنه ومن أجل هزم التخلف وحتى الامبريالية يجب أن نلحق بركب التطور الذي حققته هذه الدول.

فهل لهذا الاعتقاد ما يسنده من دلائل موضوعية وتاريخية؟ يعتمدون على حالة برنامج مارشال الذي طبقته الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء أوروبا الغربية المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية ويعتمدون أيضا على تجربة اسبانيا والبرتغال واليونان التي ألحقت بالاتحاد الأوروبي كما اعتمدوا على تجربة طايوان وكوريا الجنوبية. كل هذه البلدان استطاعت أن تنجز تطورها لأنها تدخل ضمن المركز الامبريالي وإعادة بنائه كان خطة دفاعية من أجل وقف الانهيار وتعفن النظام الرأسمالي وما يحتويه، من قيام الثورة الاشتراكية. أما في بلدان المحيط فكانت تلك قلعات متقدمة للمنظومة الامبريالية خضعت لعملية التطوير لتحقيق هدفين مرتبطين الأول جعلها قواعد عسكرية ومنصات اقتصادية للتغلغل الامبريالي في مناطق الصراع والحرب الساخنة تارة والباردة تارة أخرى، والهدف الثاني هو تغذية وهم إمكانية التقدم واللحاق لشعوب تلك المنطقة إن هي قبلت الرضوخ لإملاءات الامبريالية.

لكن واقع البقية العظمى لبلدان العالم الثالث أو المحيط، هو المزيد من تنامي الفقر، نتيجة غرقها في التبعية والاستنزاف المنقطع النظير للثروات الطبيعية والكفاءات البشرية والسواعد العاملة. وبالنسبة لهذه الأغلبية أصبح هدف اللحاق بالغرب الامبريالي مستحيلا بسبب الهيمنة الرأسمالية على الصعيد العالمي، ونجاحها في تقسيم العالم إلى مناطق نفوذها، تتولى قيادته وتنصيب من يمثلها، سواء بالاستعمار المباشر أو الغير مباشر. إن هذه البلدان تعتبر الحديقة الخلفية للامبريالية وشعوبها خزان لليد العاملة الرخيصة، ومرتعا لسوق المنتجات التي تحقق الأرباح الطائلة، وسبب وجود النظام الرأسمالي الجشع والمفترس السائد عالميا.

إن الاعتقاد بإمكانية لحاق ركب الدول الرأسمالية الامبريالية سواء من حيث التطور الاقتصادي أو المستوى الاجتماعي والسياسي ليس إلا وهما أو جريا وراء السراب.